هيئة علماء المسلمين في العراق

الفصل الأول

التعريف والنشأة والمشروع

obeikan.com

obeikan.com

قال الله عز وجل:

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ ﴾[آل عمران].

obeikan.com

هيئة علماء المسلمين

■ تعريف هيئة علماء المسلمين:

الهيئة في اللغة الصورة والشكل والحال، وهيأ الأمر تهيئة؛ فهو مهيأ. والهيئة: صورة الشيء وشكله وحالته وفي الاصطلاح: اقتضى التعبير عن صورة الأمة وشكلها وحالتها بالعلم الشرعي وضروراته العملية: أن يسمى جمع العلماء القائمين والقاصدين التعبير عن إحساس الأمة وشعورها بالهيئة. فهيئة علماء المسلمين في العراق، هي جمع من العلماء الذين اجتمعوا لمعالجة ما حصل بدءًا في العراق بعد الغزوة الأمريكية البريطانية على بلاد المسلمين.

وبعد الدراسة والتشاور والبحث توصل العلماء إلى تعريف الهيئة وتعيين مفهومها بأنها: الكيان الذي يضم مجموعة من العلماء المتخصصين بالشريعة يحملون مجموعة من المفاهيم والمقاييس والقناعات الإسلامية يعاونهم في ذلك المسلمون من أهل الاختصاص في العلوم الأخرى، ويؤازرهم عامة المسلمين في النشاط العلمي. فالهيئة إذن كيان علمي نشأ بنشوء فكرة جمع الكلمة ورص الصف بين المسلمين، استجابة لطلب الشارع بالعمل صفاً واحداً، والتعاون على إنجاز الأعمال، واتخذ أعضاؤه طريقة التشاور لمعالجة النوازل وقضايا الأمة المصيرية معالجة علمية، تقود الأمة إلى الرشد، وخير العمل[1].

هذا هو واقع الهيئة من حيث الكيان الوجودي، أما من حيث وجودها العملي الميداني، فإن الهيئة بالنسبة للأمة الإسلامية كالعقل والقلب واللسان بالنسبة

(١) نظام الرأي و الفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين: شرح المادة (١): ص ٧.

للجسد، أو هكذا يجب أن تكون، فالهيئة يجب أن تكون قلب الأمة النابض بالشعور الصادق، وحسها المرهف الغيور، وفكرها المستقيم على الهدي النبوي، ولسانها المعبر عن الحقائق بإيمان.

■ سبب نشوء فكرة الهيئة:

حين دخل المحتل العراق، دمر كل شيء طالته يده وعدته وسلاحه، وحين أصبح الشعب تحت عجلة القوى الحاقدة المعاصرة بشكل مباشر؛ وُجد الفراغ السياسي بسبب الفجوة الكبيرة بين قوى الاحتلال والأمة في بلدنا العراق.

فما كان من أهل الغيرة من أبناء هذا البلد، إلا أن وجدوا أنفسهم أمام التحدي الكبير، وأمام المسؤولية لا محالة، فاجتمعوا حسب مناطقهم من مدن العراق، وشكّلوا من أنفسهم جماعات تدافع عن الأعراض والدماء والأموال أمام الهجمات المنظمة للنهب تنظيماً يشرف عليه أناس يستهدفون تخريب هيكلية الدولة ومؤسساتها، لجأوا إلى أنفسهم وعلمائهم للمشاورة في المطلوب الشرعي الذي يجب أن يُعمل في ميادين المسؤولية الملقاة على عاتقهم.

« ولما كان الواعون مدركين لهذه النتيجة وقد سبق التفكير فيها من قبل الأحداث، فإنه قد جاء أوان الجد، فشمروا إلى التلاقي والتفاهم للوصول إلى نتائج منظّمة يُعمل بها على السبيل الجامع والتفكير الجماعي الصحيح، فاجتمع علماء بغداد وأطرافها، والموصل والبصرة وما بينهما من مدن ليتوصلوا إلى تأسيس هيئة جامعة تتولى الأمور وتنظر في مصير الأمة وما آل إليه الحال، فتأسست هيئة علماء المسلمين في العراق بمقرها العام الذي تفرع إلى أطراف الجسد العراقي ليشيع فيه همة المؤمن المتفائل من جديد، ويتبنى نظاماً ينظر في الوضع الراهن في العراق، ويحاول التعامل معه وتغييره حسب النسق المخصوص بنظام الهيئة، فتحاول الهيئة

الارتقاء للأفضل و النهضة إلى المطلوب الشرعي الكبير»[1].

■ الشكل الإداري لهيئة علماء المسلمين:

يتكون الشكل الإداري لهيئة علماء المسلمين في العراق على النحو الآتي:

١- الأمانة العامة.

٢- مجلس الشورى.

٣- الأعضاء العاملون.

٤- المؤازرون والمناصرون.

يتم انتخاب الأمانة العامة لهيئة علماء المسلمين في العراق كل سنتين حيث تضم ثلاثة عشر عضواً يرأسهم الأمين العام ومعه نائب ومساعدان للشؤون العلمية والشؤون العامة (الإدارية).

أما مجلس الشورى فإنه يضم خمسين عضواً (في حده الأدنى) من علماء الشريعة والدعاة المعروفين ومسؤولي فروع الهيئة في مدن العراق، تجمعهم العقيدة الإسلامية ورابطتها المعتمدة للعلوم الشرعية الجامعة ليعملوا بعد التشاور والتفاهم على تقرير المسائل والأوليات في مجال الفكر والعلم والعمل.

أما الأعضاء العاملون فإنهم يضمون اختصاصات علمية مختلفة المجالات لتخصصية في العلوم الشرعية والآداب والعلوم التجريبية .غيرها من لتخصصات الثقافية والعلمية، وتعمل الهيئة على تفعيل هذه الطاقات لخدمة قضايا لأمة بإذن الله.

أما المؤازرون والمناصرون فإنهم جميع المسلمين المؤيدين لتنشيط فاعلية الوعي

(١) نظام الرأي و الفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين: شرح المادة (١): ص ٥.

والإدراك في الأمة والعمل في الأنشطة المختلفة لخدمة القضايا المصيرية التي تتبناها الهيئة من خلال الإشراف على كثير من شؤون الأمة في حال غياب السلطان الشرعي[1].

■ عمل هيئة علماء المسلمين في العراق:

تعمل هيئة علماء المسلمين في العراق في مجالين كبيرين: الأول: الاهتمام بالقضايا الراهنة التي يعيشها البلد تحت وطأة الاحتلال وثقله، والتعاون مع الأطراف المعنية التي يمكن التعاون معها لمعالجتها بما يتناسب والحال الحاضر. والثاني: الاهتمام بالبناء الداخلي للمسلمين ليستعيدوا النشاط الحيوي في المجتمع على أساس الفهم الصحيح والقويم لدينهم (الإسلام) ولما يوصلهم إلى الرفعة الإسلامية والعزة والكرامة التي أرادها الله لهم وللإنسانية جمعاء.

واستجابة للضرورة وطلب الجمهور، تفرع عن الهيئة في بداية تأسيسها أكثر من عشرين فرعاً رئيساً في مدن العراق الرئيسة ولكل فرع مكتب تعمل على خدمة الناس في المجال الذي تتبناه الهيئة كما أنها تساعد في المجالات الأخرى.

وفي الوقت الذي تتعاون فيه هيئة علماء المسلمين مع أنشطة وفاعليات العراقيين بمختلف أطيافهم لإعادة بناء العراق كما يجب؛ فإنها تنشط أيضاً لتقديم المشروع الأمثل ومحاولة الإقناع به، وكذلك هي تعمل على رسم السياسة الإسلامية الشرعية، وتحاول أن توجه الجهود إلى المسار الصحيح حسب معطيات العلوم الشرعية وعقيدة الأمة الإسلامية، وهي تقصد بهذا النشاط ملء الفراغ السياسي بإدارة مستقلة تمكن مؤسسات الشعب العراقي من أخذ دورها الريادي في تقليل

(١) هيئة علماء المسلمين في العراق - التعريف والمفهوم قسم الثقافة و لإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤ م: ٦-٧.

الأضرار الناجمة عن الاحتلال، ومنع استمرار تسلطه على المسلمين وصولاً إلى إنهائه تماماً إن شاء الله.

وتقدر الهيئة ضيق الوقت وتسارع الأحداث وكثرة الوقائع وتزاحم الأعمال فتنظر في أسباب الأعمال الناجحة والسبل إلى معالجتها، فالهيئة وهي تعالج الموقف الراهن لا تنسى بناءها الداخلي ومشروعها الحضاري فتعمل جاهدة للأخذ بأسباب النهضة واستئناف الحياة الإسلامية[1].

■ المنطلقات الشرعية لتأسيس هيئة علماء المسلمين:

ورد في الإصدار الثاني للهيئة (هيئة علماء المسلمين في العراق _ التعريف والمفهوم) حول منطلق تأسيسها الشرعي: نظر العلماء من الناحية الشرعية إلى وجوب تأسيس هيئة علمية تقوم بأعمال تعيد الهمة إلى الأمة وتنشّط الكامن فيها إلى إقامة الدين وإنفاذ الكتاب الكريم والسنة المطهرة والتمكن من ذلك، واستدلوا على وجوب هذا العمل الجماعي بقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ قال الإمام لقرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ ﴾ ، «معناه أن الآمرين يجب أن يكونوا علماء وليس كل الناس علماء» أي لينهض للأمر المراد جماعة من أهل العلم يناصرهم الناس ويؤازرونهم على ذلك، وقال الإمام البيضاوي: «لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية، ولأنه لا يصلح له كل أحد؛ إذ للمتصدي له شروط لا يشترك فيها جميع الأمة كالعلم بالأحكام ومراتب الاحتساب وكيفية إقامتها والتمكن من القيام بها خاطب الجميع وطلب فعل

١) هيئة علماء المسلمين في العراق _ التعريف والمفهوم: ٧-٨.

بعضهم ليدل على أنه واجب على الكل حتى لو تركوه أثموا جميعاً».

والأمة: الجماعة من الناس الذين يعيشون على طريقة واحدة في الاعتقادات والمعاملات، قال الراغب في المفردات« قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾ أي جماعة يتخيرون العلم والعمل الصالح، يكونون أسوة لغيرهم). وقال الكفوي في الكليات: (ومن هنا قيل: لو لم يبق من المجتهدين إلا واحد يكون قوله إجماعًا؛ لأنه عند الانفراد يصدق عليه أنه أمة). لأنه جامع للخصال المحمودة في عبادة الله، فيجب على الناس مؤازرته ومناصرته ما استطاعوا لذلك سبيلا.

وعلى هذا الأصل بنى العلماء رأيهم وهبوا مسترشدين بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لأداء الواجب والعمل به، ولأن يكونوا من الطائفة المنصورة إن شاء الله، فعزموا أمرهم دعوا إخوانهم من أهل العلم والفضل على ما يسع الحال، للتفكير في الحال والنظر في أسباب جمع الكلمة ورص الصف، وللعمل على توحيد الجهود بكلمة العلم. كيف لا يفعلون وهو المطلوب منهم شرعًا؟! إذ العلماء ورثة الأنبياء... فهبوا للعمل مع مراعاة الأناة والحكمة والحلم – حسب اجتهادهم – لتحقيق المطلوب وإنجاز الأعمال بإذن الله.

وقد انسجم جهد العلماء مع مشاعر الأمة وندائها طلبًا لأجوبة العلماء وبيان موقفهم من قضايا الحدث الكبير وما يجري في الأمة من تسلط الكافرين على المسلمين، فكانت الاستجابة إلى النداء والاجتماع لتقرير المسائل ثم دراسة إمكانية الحلول وإيجاد المعالجات وسبل أدائها وطرائق تنفيذها، مسترشدين بهدي السابقين من العلماء الأكارم، الذين ساروا على منهج سلف الأمة عازمين على أداء الواجب الملقى عليهم بإذن الله آخذين في حسابهم ما هو معلوم من الدين بالضرورة من أن المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه بحسب طاقته واستفراغ وسعه في ذلك.

فتشكلت الهيئة ودعت المسلمين إلى إنكار المنكر والتعاون على البر والتقوى بالرأي السديد والفتوى الصحيحة بإذن الله.. ومع أن هذا الأمر الذي تقرر في اجتماع العلماء وتكوين الهيئة أمر قديم؛ فإنه جدد العهد لما أُمضيّ أمرُه من قبل حيث قال الإمام الجويني رحمه الله: «وقد قال العلماء: إذا خلى الزمان عن السلطان فحق على قطان كل بلدة وسكان كل قرية أن يقدموا من ذوي الأحلام والنهى والعقول والحجى من يلتزمون امتثال إشارته وأوامره وينهون عن نواهيه وزواجره»، وقال: «فإذا شغر الزمان وخلى عن سلطان ذي نجدة واستقلال وكفاية ودراية، فالأمور موكولة إلى العلماء، وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلى علمائهم ويصدروا في جميع قضايا الولايات عن رأيهم، فإذا فعلوا فقد هدوا إلى سواء السبيل وصار علماء البلاد ولاة العباد».

وعلى هذه الأصول الجامعة من الأدلة والأحكام الشرعية وتقرير العلماء الذين بحثوا هذه المسألة، عزم علماء المسلمين في العراق على إنشاء هيئة ذات شخصية معنوية جامعة للرأي والفتوى، وتبني مصالح الأمة وكشف خطط الأعداء، وهي تعمل على ترشيد أمر المسلمين في سلوك الطريق المستقيم لنهضتهم في العصر الحاضر، وتعمل هذه الهيئة أيضاً على بيان الرأي والفتوى للمسلمين في العراق في مختلف القضايا والأمور باستقلال تام بعيداً عن السلطات المتغلبة والمغتصبة لحقوق الأمة في سلطانها وأمانها. قال الله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

■ أهداف هيئة علماء المسلمين في العراق:

ينص النظام الداخلي للهيئة على أن أهدافها تتمثل في:

١- تمثيل المرجعية الشرعية للمسلمين في العراق في مختلف جوانب الحياة.

٢- العمل على إنهاء الاحتلال بكل الوسائل المشروعة، وتوعية الناس بعدم

الاستسلام للواقع المر الذي تعيشه الأمة، والوقوف بحزم أمام أي قوة تريد سلخ العراق من هويته التاريخية وحضارته الإسلامية والحرص على وحدته واستقلال أراضيه كونه جزءًا من بلاد المسلمين لا يتجزأ.

٣- تثبيت العقيدة الإسلامية في النفوس، ونشر حقائق الدين وفضائله ليسود التشريع الإسلامي جوانب الحياة كافة.

٤- ترسيخ قواعد الأخوة والتضامن بين المسلمين والعمل على إزالة الفرقة والخلاف فيما بينهم ورص صفوفهم وجمع شملهم وترشيد أمرهم في سلوك الطريق النهضوي بحسب مقتضيات العصر الحاضر وضرورته الواقعية.

٥- إشاعة روح التفاهم والتسامح بين أبناء الشعب العراقي وانتماءاتهم الدينية والعرقية وإزالة الفوارق المذهبية ونبذ كل ما يفرق وحدتهم.

٦- نشر العلم الشرعي والثقافة الإسلامية والنهوض بمستواها بشتى الوسائل الممكنة.

٧- المساهمة في إحياء تراث الأمة الإسلامية بكل الوسائل الممكنة.

٨- الاهتمام بالمرأة من حيث التوعية الإسلامية والتثقيف العام ومنحها الفرصة للإسهام في خدمة المجتمع بالطريقة التي تناسب طبيعتها.

٩- الاهتمام بحقوق الإنسان والدفاع عنها وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية وتناولته الشرائع الوضعية مما يتوافق مع مقاصد الشريعة والحرص على إظهار الموقف الإسلامي الصريح للمواطنين غير المسلمين في العراق إذ تنظر الهيئة إلى هؤلاء حسب حقوقهم التاريخية ما داموا على عهدهم بالأمان والموادعة مع المسلمين كما كان آباؤهم من قبل، وتعمل الهيئة على حفظ حقوقهم ورفع المظالم عنهم.

■ الطريقة وآلية التنفيذ:

ترى الهيئة كما يقول إصدارها الثاني (هيئة علماء المسلمين في العراق _ التعريف والمفهوم) أن مهامها تنقسم على قسمين : قسم يعمل على متابعة الأحداث ومواكبة مجريات الأمور المفروضة على المسلمين وسائر مواطني بلدنا (العراق) على مستوى السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وهذا الجهد ظاهر للعيان يدركه الناس بالوسائط الإعلامية والإخبارية ويشرف عليه قسم من علماء الهيئة ومنتسبيها.

وقسم يشرف عليه فريق عمل لبناء مشروع الهيئة في النهضة الحضارية والتغيير السياسي وتحديد المفاهيم الأساسية لرسم السياسة الإسلامية على أصول الثوابت والقواعد الحكمية التي تفرضها العقيدة الإسلامية أو رسم الخطوط العريضة للسياسة الشرعية التي يفرضها الواقع غير الطبيعي في بلاد المسلمين حال تسلط الكافرين عليهم.

وتطلب النظر تحديد منظومة العمل في المسائل الآتية:

أولاً: تركيز المفاهيم الإسلامية في الأمة وأعضاء الهيئة ومنتسبيها بشكل خاص، بالانتظام بالنظم المعرفية الآتية:

١- نظام الرأي والفتوى السياسية الشرعية لتحديد معالم الرؤية التي تصنع عقل أبناء الأمة الإسلامية على عين الله عز وجل بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله سيدنا محمد ﷺ.

٢- نظام التعليم ودراسة العلوم الشرعية والثقافية الإسلامية بقصد صناعة الشخصية الإسلامية بوصفها إنسان الحل، والنهضة، والمسؤولية.

٣- نظام الثقافة وصناعة الخطاب الفكري والسياسي بما يحدث التأثير الفاعل

في الجماهير أفرادًا ومؤسسات.

٤- نظام الإصلاح والعلاقات الاجتماعية، بما يرفع تراكمات الخلاف والاختلاف، ويحدث الألفة والمحبة بطريقة الإيمان.

ثانيًا: تركيز المفاهيم السياسية اللائقة بالرجل المؤمل، رجل المسؤولية من أبناء الأمة ومنتسبي الهيئة على وجه خاص، وذلك بتقرير أصول معرفية للفكر السياسي وكما يأتي:

١- نظام معرفي في صناعة المواقف مع الأحزاب والمنظمات غير الإسلامية، المحلية والدولية.

٢- نظام دخول المجتمع لإعادة سلطان الأمة إلى ذاتها، وصناعة أمانها من نفسها وتوحيد كلمتها وصفها.

ولقد أنجزت الهيئة في هذا السياق: (نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية)، وهي في طور معالجة المسائل الأخرى بحثيًا وعرضها على الجمهور ليتعرف على المشروع المرجعي الشرعي لهيئة علماء المسلمين في العراق. وأصدرت أيضاً: (منهج الإصلاح والتغيير، مشروع هيئة علماء المسلمين لبناء الحياة المثلى)، فضلا عن عشرين إصدارٍ آخر تتعلق بالمحاور السابقة الذكر وغيرها[1]. كما أن هناك مشروعات عمل

(١) من إصدارات هيئة علماء المسلمين الصادرة حتى الآن:

١- بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق _ جزءان .

٢- مضامين بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق.

٣- رسالة مفتوحة من هيئة علماء المسلمين إلى المجاهدين في العراق.

٤- رسالة مفتوحة من هيئة علماء المسلمين إلى العشائر العراقية.

٥- الرسائل المفتوحة لهيئة علماء المسلمين.

٦- كتابات عن الهيئة. =

ومبادرات أخرى تلت ذلك، ومبادرات أخرى ترسم الهيئة خطوطها الفكرية وثوابتها الفقهية، وآليتها العملية التطبيقية.

■ تفاصيل نشأة الهيئة تاريخيا:

يقول التعريف المختصر الصادر عن هيئة علماء المسلمين في العراق بعد الاحتلال بشهرين (٥/ ٢٠٠٣)[1]: هيئة علماء المسلمين في العراق كيان جديد قديم في الوقت نفسه، فهي جديدة من حيث التأسيس والظهور العلني تحت هذا الاسم وقديمة من حيث المكونات ؛ فعمادها علماء الشرع وطلبته في العراق ممن يغلِّبون هم الدين على هموم الدنيا ويعملون لغد دينهم لا لغدهم.

وكانت هذه النخبة تأتلف إلى بعضها وتتعاون فيما بينها في الأيام العصيبة التي كان يمر بها العراق على مدى عقود عدة، ولكن لم تتح لها الفرصة للظهور العلني على شكل مؤسسي.

= ٧- مآخذ خطيرة على مسودة الدستور المقترح.

٨- كلمة الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق في مؤتمر الوفاق الوطني في القاهرة.

٩- كتاب تنميتنا الإسلامية.. أصول التنمية البشرية الإسلامية.

١٠- رواية (شهادة).

١١- وقفات مع الحجاج.

١٢- السراب.. حصاد العملية السياسية في العراق، الجزء الأول.

١٣- احتلال أم القرى، كتاب توثيقي لأحداث احتلال مقر الهيئة.

١٤- موقف هيئة علماء المسلمين من اتفاقية الإذعان، وثائق جهود الهيئة في التصدي للاتفاقية.

١٥- البصائر.. قصة جريدة وتأريخ تجربة.

١٦- الدورات القرآنية في العراق بين الواقع والطموح.

١٧- نشاطات هيئة علماء المسلمين في العراق (٢٠٠٧-٢٠٠٨).

١٨- السراب .. حصاد العملية السياسية، الجزء الثاني.

(١) موقع ويكيبيديا على شبكة الإنترنيت.

وشاء الله تعالى أن يولد هذا الكيان في أصعب لحظة يمر بها تاريخ العراق المعاصر، وهي لحظة السقوط المأساوي لبغداد على يد الغزو (الأنغلوساكسوني) واحتلال العراق في فاتحة القرن الميلادي الحادي والعشرين.

وكما امتازت النشأة لاقترانها بهذا التاريخ المؤلم كذلك كانت طريقة التأسيس متميزة هي الأخرى؛ فقد قطع المحتل أوصال بغداد وحرم أهلها من رحلتهم اليومية الأثيرة بين (كرخها) و(رصافتها)، فأوى أهل الكرخ إلى علمائهم وانصرف أهل الرصافة إلى شيوخهم فنشأ تجمعان في وقت واحد تقريباً هما (هيئة علماء الشريعة) في جانب الكرخ على يد بعض علماء الشرع وطلبته[1]، و(جمعية علماء المسلمين) في جانب الرصافة على يد ثلة من طلبة العلم ومشايخ المساجد[2].

ثم في أول فرصة تسنح لعبور (شط بغداد) اجتمع الفريقان في أعظمية (الإمام الأعظم) أبي حنيفة النعمان بن ثابت ليوحدوا الجهود ويغلبوا إرادة الخير على كل الإرادات الأخرى ويعلو من نازع الوحدة على نوازع الفرقة والاختلاف، فرفع أهل الرصافة من اسمهم وصف (الجمعية) ورفع أهل الكرخ من اسمهم وصف (الشريعة) ليخلص الطرفان إلى (هيئة علماء المسلمين في العراق) كأول مؤسسة إسلامية تعلن بعد الاحتلال.

ثم تكامل هذا العقد بانضمام بعض أهل العلم الآخرين في العراق[3] أو العائدين

(١) هم الشيخ إبراهيم منير المدرس والدكتور محسن عبد الحميد والشيخ عدنان العاني والدكتور زياد العاني والشيخ الدكتور عبد السلام الكبيسي والشيخ الدكتور مكي الكبيسي والشيخ الدكتور عبد الجليل الفهداوي.

(٢) هم الشيخ عبد الستار عبد الجبار والشيخ مؤيد الأعظمي والشيخ الدكتور فهمي القزاز.

(٣) مثل الشيخ الدكتور محمد بشار الفيضي.

من الخارج[1]، وتعزز بمشايخ علماء (الرابطة العراقية) في الخارج[2]، الذين لبوا داعي الخير وقرروا العودة للوطن فانضموا إليهم على البُعد، ثم نفذوا وعودهم سريعاً فحطوا رحالهم في بغداد لينضموا إلى الركب، ثم أخذ الركب يتسع بالعائدين قبل ذلك وبعده واحداً تلو الآخر ليشدوا من أزر الهيئة ويقووا عزمها[3].

وشكل الأعضاء الخمسة عشر الأوائل في الهيئة مجلساً تأسيسياً لها أخذ على عاتقه حل بعض المشاكل الآنية الناشئة عن الاحتلال ووضع نظام داخلي أولي للهيئة لتسيير أعمالها، وشكلت وفق هذا النظام لجان عديدة تهتم بالجوانب السياسية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى مجلس للإفتاء الشرعي.

وبعد حين توسعت الهيئة ودخل فيها أعضاء كثر وصل عددهم الآن قرابة (٣٠٠٠) عضو عامل يعملون وفق هيكلية تتكون من الآتي:

- أمانة عامة للهيئة من ثلاثة عشر عضواً، يرأسها أمين عام ومعه نائب ومساعدان للشؤون العلمية والعامة.
- مجلس شورى مكون من (٥٠) عضواً.
- جمعية عامة تضم كل الأعضاء العاملين.
- أعضاء مؤازرين يتجاوز عددهم عدة آلاف.

وتسعى الهيئة إلى تحقيق أهداف كثيرة من أهمها:

- العمل على تحرير العراق من الاحتلال بكل الوسائل المشروعة والممكنة

(١) هو الشيخ الدكتور أحمد الكبيسي.

(٢) هم الشيخ أحمد حسن الطه والشيخ الدكتور حارث الضاري والشيخ الدكتور محمد عياش الكبيسي.

(٣) أمثال الشيخ الدكتور محمد محروس المدرس والدكتور عبد القهار العاني.

والوقوف أمام كل قوة تريد سلخ بلدنا من هويته التاريخية والحضارية.

- إشاعة روح الأخوة والتفاهم والتسامح بين أبناء الشعب العراقي بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية والمذهبية.

- الاهتمام بالدعوة الإسلامية ورفع مستوى العلوم الشرعية بشتى الوسائل والسبل الممكنة.

وللهيئة نشاط كبير على الصعيد السياسي منه: إسهامها في المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني الذي يضم القوى الرافضة للاحتلال.

وللهيئة (١٨) فرعاً رئيساً في محافظات لقطر وأقضيته ونواحيه، وتصدر عنها جريدة (البصائر) الأسبوعية، التي تطبع (١٣) ألف نسخة وهي لسان حال الهيئة. إضافة إلى جريدة المنبر الصادرة عن فرع الهيئة في بغداد-الرصافة، ونشرة المنابر عن فرع الهيئة في الفلوجة، وعدد من النشرات المحلية: ورقية وجدارية. وتواكب الهيئة الأحداث من خلال بياناتها العامة التي بلغ عددها حتى ساعة إعداد هذا التقرير (٣٤) بياناً[1].

(١) صدر البيان رقم (٣٤) بتاريخ ١/ ٥/ ٢٠٠٤.

العلماء في خدمة المجتمع زمن الاحتلال[1]

■ هيئة علماء المسلمين في العراق نموذجا:

إن المحن في حياة الأمم هي أوقات الاختبار والامتحان التي تظهر فيها المعاني الحقيقية لأبناء هذه الأمم بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة ونشاطاتهم الإنسانية المتنوعة وانشغالاتهم الحياتية الكثيرة، والعلماء ونعني بهم هنا - وفق العرف الشائع على ألسنة أبناء هذا العصر - كل من تلبس بالعلم واشتغل به عالما متقنا كان أو طالب علم؛ ليسوا بدعا عن هؤلاء، بل منطق الأمور وقبل ذلك مبادئ الشرع ومقاصده توجب عليهم أن يكونوا في طليعة هؤلاء.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يبحث فيما يمكن أن يقوم به العلماء لخدمة مجتمعاتهم في الأوقات التي تمتحن فيها زمن الاحتلال، وبالتحديد في تجربة هيئة علماء المسلمين في العراق - في الذكرى السادسة لتأسيسها- في جهودها لمناهضة الاحتلال الأمريكي البريطاني طوال السنوات الست الماضية من عمر الاحتلال في العراق، وأثرها في المجتمع العراقي في مختلف الجوانب التي اهتمت بها وعنيت بالاشتغال فيها.

ويمكن لنا أن نسلط الأضواء على هذه التجربة من خلال محورين اثنين، هما: أهداف الهيئة وجهودها في هذا المجال المهم، وكما يأتي:

■ أهداف الهيئة:

نشأت هيئة علماء المسلمين في وقت مبكر جدا بعد احتلال في العراق، بل تكاد

(١) نشرت هذه الدراسة التي كتبها مسؤول الإعلام في الهيئة في مجلة حضارة الفصلية الصادرة عن مركز الأمة للدراسات والتطوير، العدد الثاني، ٢٠٠٩.

تكون أسرع المؤسسات غير الرسمية نشوءًا؛ فقد أعلن عن تشكلها بعد الاحتلال بأيام فقط وبالتحديد في ١٤/ ٤/ ٢٠٠٣، وكانت نشأتها بناء على حاجة واقعية ماسة لبروز إطار شرعي يهتم بما يهتم به العلماء في هذه الظروف من سياسة للناس وتوجيه لهم ووعظ وإرشاد ودلالة على الخير ورفع للهمم والمعنويات، فضلا عن مهام أخرى لا تدخل في الظروف الطبيعية في إطار الخدمات التي يمكن أن يقوم بها العلماء في العادة.

وبين الإصدار الأول للهيئة وهو (نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين في العراق) المراد بهذا قائلا: « لقد عزم علماء المسلمين في العراق على إنشاء هيئة ذات شخصية معنوية جامعة للرأي والفتوى والسياسة.. على أن تعمل الهيئة على تبني مصالح الأمة وكشف خطط الأعداء»[١]. وتكفل الإصدار الثاني للهيئة (هيئة علماء المسلمين في العراق؛ التعريف والمفهوم) ببيان أن عمل الهيئة في العراق يدور في إطار مجالين كبيرين هما :

الأول: الاهتمام بالقضايا الراهنة التي يعيشها البلد تحت وطأة الاحتلال وثقله، والتعاون مع الأطراف المعنية التي يمكن التعاون معها لمعالجتها بما يتناسب والحال الحاضر.

والثاني: الاهتمام بالبناء الداخلي للمسلمين ليستعيدوا النشاط الحيوي في المجتمع على أساس الإيمان بالله واليوم الآخر..[٢].

وقد قام أعضاء الهيئة بناءً على ما تقدم بجهود كبيرة توزعت على الأعمال الإغاثية وأعمال حماية المؤسسات والمرافق الخدمية وحراستها وحفظ المال العام، فضلا عن

(١) نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين في العراق؛ قسم الثقافة والإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤ م.

(٢) هيئة علماء المسلمين في العراق - التعريف والمفهوم؛ قسم الثقافة والإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

مسك زمام الشؤون الدينية وإعادة لملمة أمور الأوقاف والإشراف على المساجد وحل المشاكل الناشئة فيها وإدارتها وتوجيهها لخدمة المجتمع.. وقامت الهيئة بكل ما تقدم في أيامها الأولى بداهة وبسرعة وبتعاون كبير من أفراد المجتمع الذين تفاعلوا بشكل كبير مع هذه الجهود.

وحرص المجلس التأسيسي للهيئة عند أول فرصة استطاع فيها وضع الخطوط العامة لنظامه الداخلي، على أن يضع في أهداف الهيئة هذه المهام ويزيد عليها ما هو متوقع أن تقوم به الهيئة لاحقا.. فجاء نظامها الداخلي دالا على انتباهها مبكرا إلى المهمة الكبيرة المناطة بها في ظل هذه الظروف الاستثنائية وحجم المسؤولية الملقاة على عاتق الثلة من العلماء وطلبة العلم الذين سارعوا إلى القيام بالواجب العيني عليهم، وأقاموا الهيئة على أساس خدمة الدين والمجتمع مستلهمين تجارب إسلامية سابقة في هذا المضمار، لعل من أبرزها تجربة جمعية العلماء المسلمين في الجزائر في النصف الأول من القرن الميلادي الماضي.

ويظهر هذا الاهتمام في الأهداف التي وضعتها الهيئة لنفسها في نظامها الداخلي الذي نصت المادة الخامسة منه على جملة من الأهداف المهمة منها:

- تثبيت العقيدة الإسلامية في النفوس، ونشر حقائق الدين الإسلامي وفضائله.
- ترسيخ قواعد الأخوة والتضامن بين المسلمين والعمل على إزالة الفرقة والخلاف فيما بينهم وإشاعة روح التفاهم والتسامح بين أبناء الشعب العراقي بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية وإزالة الفوارق المذهبية ونبذ كل ما يفرق وحدة المسلمين.
- المساهمة في إحياء تراث الأمة الإسلامية بكل الوسائل الممكنة داخل العراق

وخارجه.

- الاهتمام بالمرأة من حيث التوعية الإسلامية والتثقيف العام ومنحها الفرص الكاملة لتقوم بدور فعّال في بناء المجتمع الإسلامي وفق ضوابط الشريعة الإسلامية السمحة.

- الاهتمام بحقوق الإنسان داخل العراق وخارجه والدفاع عنها وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية وتناولته النظم الوضعية مما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة[1].

وقدمت الهيئة لهذه الأهداف بمقدمة تناولت فيها الشاغل الأساسي لها في ذلك الحين وهو الاحتلال كونه (واجب وقت) ونصت فيها على «العمل على تحرير العراق بكل الوسائل الممكنة التي أتاحتها لنا الشرائع السماوية والنظم الوضعية، وتوعية الناس بعدم الاستسلام للواقع المر الذي تعيشه الأمة والوقوف بحزم أمام أي قوة تريد سلخ العراق من هويته التاريخية والحضارية والحرص على وحدته واستقلال أراضيه كونه جزءاً من أمته العربية ووطنه الإسلامي الكبير»[2].

ويدل هذا على أن الهيئة لم تحصر أهدافها في الإطار الديني المحض وإنما وسعت من نطاق عملها استجابة لظروف المرحلة الاستثنائية التي ولدت فيها؛ ولذا رأينا بروز اهتمامات حقيقية للهيئة في مجالات عدة، وتنوعت هذه الاهتمامات بين الجوانب السياسية البحتة كما تقدم ذكره، والجوانب الوطنية العامة كما يظهر في البند الثالث الذي ركز على مبدأ الوحدة بين أبناء المجتمع بمختلف أطيافه، والجوانب العلمية والاجتماعية وحقوق الإنسان، كما يظهر من باقي بنود هذه المادة.

كما أبقت الهيئة الباب مفتوحا لكل هدف سام آخر يقره الشرع ويعتمده، وهو

(١) المادة رقم (٥) من النظام الداخلي للهيئة .

(٢) المصدر نفسه .

الأمر الذي فتح الباب واسعا لنشاطات أوسع وجهود أكبر سلكتها الهيئة فيما بعد في مختلف الجوانب الحياتية. ويحدد الدكتور محمد بشار الفيضي الأهداف المتقدمة في ثلاثة مهام أساسية عملت الهيئة على النشاط فيها في بداية انطلاقها، وهي:

المهمة الأولى: « معالجة الخلل الكبير الذي طال منظومة المساجد في البلد بسبب انهيار المؤسسات التي كانت تعمل على إدارتها، فاضطرت الهيئة لملء الفراغ الطارئ، وقامت بممارسة دور وزارة الأوقاف المنهارة، في إدارة المساجد، وقدمت بهذا الصدد خدمات جليلة».

المهمة الثانية: «العمل على تهدئة الأوضاع الداخلية بين مكونات الشعب العراقي، والحيلولة دون وقوع فتنة طائفية أو عرقية أو دينية. فقد بدا للهيئة أن الاحتلال يحمل معه أجندة إيقاد حرب أهلية، تغرق البلاد في بحر من الدماء، وتجعل جنوده بمأمن من مقاومة الشعب وجهاده في سبيل الاستقلال.... فسارعوا - أي أعضاء الهيئة - إلى إجراءات احترازية عديدة كان منها: القيام بزيارات منظمة لمرجعيات دينية ورجال سياسة ووجهاء ورؤساء عشائر من كل الأطياف الدينية والمذهبية، لغرض التوعية بهذا الشأن، واستطاعت - بفضل الله - أن تتبادل معهم مواثيق وفتاوى والتزامات، تؤكد حرمة دم المسلم، وتحذر من الانزلاق في فتن يعد لها العدو بمهارة، فضلا عن التوعية المنظمة لجماهير شعبنا بهذا الخصوص.

المهمة الثالثة: «كان من الواضح أن الإدارة الأمريكية لديها مشروع كبير في المنطقة يستهدف الهوية الإسلامية لها، فضلا عن اقتصادها وعوامل نهضتها، وكان احتلال العراق هو البداية.... لذلك نشطت الهيئة للعمل وبالوسائل المتاحة لها على كشف النوايا الحقيقية للاحتلال، وتعبئة الشعب ضده.... وقد ازدادت الثقة في أطروحات الهيئة، حول النوايا الحقيقية للأمريكيين، حين كشفت أعمالها؛ عن فضائح أبي غريب،

والقتل العشوائي، والاعتداء على المصاحف والمساجد، وغير ذلك»[1].

وقد رصد باحثون ومتابعون للشأن العراقي هذه الاهتمامات رصدا دقيقا وكتبوا عنها.. فهذا مصطفى كامل في دراسته المبكرة عن الهيئة يجمل أهدافها - بعد لقائه بعدد من أعضائها - في أربعة جوانب، هي: « تقوية تلاحم العراقيين في ظل حملات التقسيم والشرذمة المقصودة، ومواجهة الاحتلال ومقاومته بالطرق السلمية وفضحه من خلال توعية العراقيين بمراميه ومقاصده، أما الجانب الثالث الذي اختطته الهيئة، فهو الجانب الديني المتعلق بقضايا الفقه الإسلامي باعتبارها نواة لمرجعية دينية... ولم ينس القائمون على الهيئة، الجانب الاجتماعي الذي يتحتم عليهم القيام به في ظل غياب مؤسسات الدولة بما يتضمن من توجيه ونصح وإرشاد ومساعدة »[2].

ويحدد أكرم المشهداني الأهداف نفسها بعبارة أخرى قائلا: « تداعى علماء الدين العراقيون إلى: تأسيس (هيئة علماء المسلمين في العراق) لتكون مرجعية دينية ووعاء ينضوي تحته علماء الدين، بعيداً عن النعرات الطائفية والمذهبية، ومحاولة صادقة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ووقف تداعي الأوضاع الداخلية، وكان في مقدمة أهداف الهيئة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي بكل طوائفه، وحفل نشاط الهيئة في حماية المساجد وتعميرها، وتنسيق جهود خطباء المساجد من أجل شحذ الهمم الوطنية في مواجهة خطر الاحتلال، إضافة للقيام بالعديد من المهام الضبطية والاجتماعية والإنسانية »[3].

---

(١) انظر: مقدمة كتاب بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق؛ حصاد أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق:٧-٨.

(٢) حقيقة جديدة في المشهد العراقي، كتابات عن الهيئة: ٥.

(٣) الدور السياسي المأمول لهيئة علماء المسلمين؛ ضمن كتاب (كتابات عن الهيئة) ١٢، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

■ جهود الهيئة ونشاطاتها:

بعد النص على الأهداف سعت الهيئة حثيثا إلى تطبيق تحقيق ما يمكنها منها وتطبيقها على أرض الواقع من خلال مقرها العام وفروعها التي فتحت في المحافظات والأقضية والمكاتب الملحقة بها. وبدأت بمزاولة نشاطاتها ذات الأبعاد المختلفة وحسب الإمكانات المتوفرة لها، وقطعت شوطا بعيدا في ذلك على الرغم من الضغوطات السياسية والأمنية في حينها. ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى نماذج من هذه الجهود في عدة جوانب، وهي:

١. الجانب الخدمي العام:

قامت الهيئة في الأيام الأولى لتأسيسها بحماية المؤسسات الخدمية وتسليمها للجهات المعنية بعد استقرار الأحوال الأمنية، ومن هذه المؤسسات: محطات الماء والمجاري والكهرباء، ومخازن المواد الغذائية، ومخازن الأدوية، ومخازن الوقود، وغيرها من الدوائر الخدمية. كما قامت الهيئة باستقبال المسروقات والمنهوبات وحفظها في المساجد وإعادتها إلى أصحابها، بعد التعرف عليها. وتوفير المساعدات لإغاثية السريعة لبعض المناطق والأحياء.

واعتنت الهيئة كثيرا في هذه المرحلة بتوفير الخدمات الطبية الضرورية للمواطنين؛ تعويضا عن فقدان هذه الخدمات بعد انهيار جهاز الخدمات الصحية، حيث ساهمت الهيئة في محاولات إعادة تأهيل خدمات بعض مؤسسات وزارة الصحة،كما افتتحت عشرات المراكز والعيادات الطبية الخيرية في المساجد وغيرها. وقد قدمت هذه المراكز والعيادات الخدمات الطبية والعلاجية للكثير من المدن والأحياء. ولا زال قسم من هذه المراكز يؤدي عمله إلى الآن من خلال القسم الصحي والإغاثي لهيئة الذي يشرف على عدد من المراكز الصحية ويوفر الخدمات الأساسية

والمستلزمات الطبية والأدوية لعدد من المستشفيات والمراكز الصحية العامة والخاصة في بغداد وبعض المحافظات الأخرى. كما عُني هذا القسم بتسيير عدد كبير من الحملات الإغاثية، إلى المدن المنكوبة في العراق، ويقوم إلى الآن بالإشراف على عدد من الجمعيات الخيرية المرتبطة بالهيئة بالتعاون مع القسم الاجتماعي وقسم متابعة الفروع.

٢. الجانب الفكري والتوجيهي :

أ- توجهت الهيئة في أيامها الأولى للأئمة والخطباء وطلبة العلم الشرعي في رسالتين مهمتين تدعو فيهما إلى تجاوز كل الخلافات الفكرية والاجتهادية الفقهية والتسامي عليها وإرجاء كثير من الآراء الفقهية الجزئية المختلف فيها إلى ما بعد مرحلة الاحتلال، والدعوة إلى التعاون جميعا لإنهائه وتقديم ما هو أهم وهو مساعدة الناس والأخذ بأيديهم لتجاوز المحنة التي حلت بالعراق. وجاءت هذه التوجيهات في فترة زمنية مبكرة من عمر الاحتلال لترسم للأئمة والخطباء والموجهين سبل العمل الجهادي التي ينبغي عليهم سلوكها وطرق التعبير عن رفضهم الصادق للاحتلال.

ولا زالت الهيئة إلى الآن تواصل هذه الجهود في المحافظات والأقضية والنواحي التي تنتشر فيها فروعها، بالقدر استطاعتها وحسب الفرص المتاحة لها على الرغم التضييق الأمني الكبير عليها؛ وذلك بواسطة أعضائها العاملين في لجان الفروع، والمساجد التي ينشطون فيها والمدارس الدينية التي تُشرف الهيئة عليها إشرافًا كاملاً أو جزئيًا، وهي بحدود أربعينَ مدرسةٍ في أنحاء العراق.

ب- صاحب ما تقدم جهد إعلامي واكب هذه النشاطات وأسندها ووفر فضاء حرا للتعبير عما يكتنف النفوس ويعتمل في الصدور بعد الهجمة الإعلامية الكبيرة

المواكبة للاحتلال العسكري والمعد لها بإتقان. وقد قدمت الوسائل الإعلامية التي وفرتها الهيئة (صحيفة البصائر والموقع الألكتروني الرسمي: الهيئة – نت، باللغات الثلاث: العربية والإنكليزية والتركية، وإذاعة أم القرى) فضلاً عن المؤتمرات الصحفية والندوات الإعلامية والمشاركات المكثفة في وسائل الإعلام؛ الغطاء المعنوي لهذه الجهود التي كانت تصب جميعا في صالح الهدف الرئيس وهو مواجهة محنة الاحتلال والتصدي لها ورفع الهمم وتغذية عوامل الصمود والثبات في نفوس الشعب العراقي وبث ثقافة المقاومة والدفاع عن مشروعها.

وتتبع الهيئة الآن فضلا عما تقدم ذكره عدة مؤسسات دعوية إعلاميَّة وثقافية أخرى وهي: مركز أم القرى للدراسات القرآنية، ومركز التوجيه والإرشاد السوي، ومركز الأمَّة للدراسات والتطوير التابع لقِسم الإعلام، ومجلة حضارة العصليَّة، التي تصدر عن المركز ومؤسسة البصائر للطِّباعة والنَّشر والتوزيع، ووحدة الأرشفة والتوثيق. وتعزز هذا كله خمسة مكاتب للهيئة خارج العراق، في دِمَشق، وعمان، والقاهرة، وصنعاء، ومكتب إعلامي في تركيا. ويجري العمل الآن في السياق الثقافي والإعلامي على إنشاء مشاريع ومؤسسات أخرى سيعلن عنها قريبا.

جـ- دعمت الهيئة جهودها في المجال الفكري والتوجيهي في وقت مبكر من عمر الاحتلال عندما أعلنت عن ميثاق الشرف الوطني في ٢٧/ جمادى الأولى/ ١٤٢٥هـ - ١٥/ تموز/ ٢٠٠٤م، الذي كان بمثابة المنهج الفكري العام لطريقة تعامل الهيئة مع القضايا المصيرية للعراق في زمن الاحتلال. حيث أكدت الهيئة في هذا الميثاق على «أن مصلحة العراق وشعبه لا يعرفها ولا يقدرها إلا العراقيون أنفسهم، ولا يخرجه من الدوامة المأساوية في كل المجالات التي وضع فيها منذ أكثر

من عام إلا أهله، إن هم أرادوا ذلك، وأخلصوا لله ولوطنهم وتركوا الاعتماد على الغير مهما كان الغير قريباً أم بعيداً، فهو لا يتحرك إلا وفق مصالحه ومخططاته على حساب مصالح الشعب العراقي وتطلعاته»[1].

ودعت الهيئة فيه «أبناء الشعب العراقي الكريم بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم إلى نبذ الخلافات والعمل معاً تغليباً لمصلحة العراق التي هي مصلحة الجميع والتلاقي على ميثاق شرف يقوم... الولاء لله أولا ثم للعراق ثانيا، وتقديم مصلحته على كل المصالح الشخصية والسياسية والمذهبية والعرقية وغيرها.. ورفض الاحتلال بشتى صوره كل حسب استطاعته وبالطريقة التي يراها مناسبة ومؤدية لهذا الواجب الديني والوطني.. والعمل الجاد لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن وبكل الوسائل المشروعة الممكنة، لأن الاحتلال يمثل المشكلة التي لا يمكن للعراق الخروج من الكارثة التي هو فيها اليوم بدون زواله نهائياً».

كما دعتهم إلى «الإقلاع عن كل ما يولد الحساسيات ويثير الخلافات ويؤجج الفتن من أقوال وأفعال وسلوكيات شخصية أو إعلامية أو غيرها.. والعمل الجاد على جمع الكلمة ووحدة الصف وتوحيد الهدف للجميع في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ بلدنا وشعبنا لقطع الطريق على من يريدون الشر بالعراق وأهله تحقيقاً لمآربهم الخاصة.. والحرص على وحدة العراق أرضاً وشعباً وعدم التفريط بها تحت أي ظرف من الظروف، أو عذر من الأعذار»[2].

وبينت الهيئة رأيها أيضا في موضوع المصالحة الوطنية قائلة: «إن المصالحة الوطنية الصادقة هي التي يتم فيها جدياً القضاء على النزاعات والخلافات وكل المظاهر

(١) نص الميثاق.

(٢) نص الميثاق.

المزعجة الغريبة على شعبنا والمهددة لاستقراره ووحدته، كالاختطاف والقتل والتصفيات الوظيفية ومحاولات الاستيلاء على الأموال العامة والخاصة ودور العبادة وغير ذلك من الأعمال الشاذة»[1].

ودعت في ختام الميثاق إلى «إيجاد مرجعية أو لجنة متابعة عليا، لتفصيل مواد هذا الميثاق من كل الفئات الفاعلة وذات التأثير الحقيقي في الشارع العراقي للنظر في الأحداث والقضايا المستجدة التي تحتاج إلى حل أو رأي مشترك فيها، وبواقع ممثل واحد على الأقل من كل جهة»[2].

ويتوقف طلعت رميح عند هذه النقطة في أثناء حديثه عن مراحل تطور النشاط الفكري والسياسي للهيئة قائلا: « لكنَّ الهيئة من بعد تحولت إلى تجمع إسلامي أعلى من إطار المرجعية الفكرية، وأعلى من فكرة الحزب السياسي الناشط، على صعيد العمل السياسي والجماهيرية، كما تحول موقفها المؤيد لفكرة وحق المقاومة إلى نشاط فاعل وكبير. والمهم هنا هو أنَّ الهيئة في حد ذاتها، ومع تحولها إلى حالة متكاملة من النشاط، مثلت تطوراً في الفهم والتعاطي مع القضايا السياسية، بنفس القدر الذي أظهرت فيه عدم قدرة التيارات السابق وجودها قبل الاحتلال، على امتلاك القدرة والرؤية الصحيحة في التعامل مع تحدى الاحتلال، كما هي طرحت بوجودها قضايا عامة هامة على صعيد حالة التجدد في الاستجابة العقدية والفكرية والسياسية، لتحدى دخول قوات الاحتلال إلى البلاد الإسلامية، ونمط استجابة القوى السياسية لها..»[3].

(١) المصدر نفسه

(٢) المصدر نفسه.

(٣) هيئة علماء المسلمين بين المرجعية والقيادة، كتابات عن الهيئة: ٥٥.

د- أصدرت الهيئة منهجها للإصلاح والتغيير الذي أسمته (مشروع الحياة المثلى) ونشرته على موقعها الإلكتروني الرسمي (الهيئة نت) ثم طبع لاحقا طبعتين. وقد تناول هذا المنهج بالتفصيل رؤية الهيئة في الإصلاح والتغيير السياسي وسبل إنهاض الأمة ودعم عوامل مقاومتها في مجالات: السياسة المثلى لإصلاح الأوضاع العامة وتغييرها، والسياسة المثلى لإيجاد الحركات السياسية الصحيحة، والنظام السياسي للدولة (السياسة المثلى لإصلاح أوضاع السلطة والحكم)، والنظام الاجتماعي (السياسة المثلى لبناء إنسان الأمة والعناية بالمرأة، والنظام الاقتصادي (السياسة المثلى لبناء اقتصاد قوي)، ونظام التعليم (السياسة المثلى لبناء الشخصية المعنوية للفرد والجماعة)، والسياسة المثلى لمكافحة الرذيلة والجريمة، والسياسة المثلى لحفظ الأمن، السياسة المثلى لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية، والسياسة المثلى لوضع الدستور، وحقوق الإنسان[1].

ويشير طلعت رميح أيضا إلى انتباه الهيئة لهذه المهمة التي أنيطت بها وسعيها إلى التفاعل معها ومواكبة تطوراتها، وكيف أنها «أصبحت تدرك طبيعة دورها الاستراتيجي في خوض معركة تحرير وبناء العراق، من خلال ما يلاحظ من تطويرها لأوضاعها الداخلية التنظيمية، بما انعكس في توسع ظهور العديد من قياداتها على المستوى السياسي والإعلامي، ومن خلال ما يلاحظه المتابع من تعميق وتوسيع الهيئة لإنتاجها الفكري وعلى صعيد الدراسات السياسية والإستراتيجية، ومن خلال توسيع مشاركتها في النشاط السياسي والفكري والجماهيري والإعلامي على مستوى الهيئات الشعبية العربية الإسلامية، وهو ما ظهر من خلال مشاركة قيادات الهيئة وعدد من القيادات في المؤتمرات التي تضم النخب الفكرية

(١) انظر منهج الإصلاح والتغيير، مؤسسة البصائر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٩ – ٢٠٠٨.

والسياسية»[1].

٣- جانب النشاط السياسي:

انخرطت الهيئة في نشاطات كثيرة منذ الأيام الأولى للاحتلال: ابتدأتها بالمظاهرات الاستنكارية والبيانات المنددة بالاحتلال وأتبعتها بالتظاهرات المعبرة عن ذلك ثم بالتجمعات الجماهيرية الكبرى، وكان أبرز شواهد عمل تلك المرحلة هي التظاهرات أمام مقر قوات الاحتلال في مدينة الأعظمية ببغداد وأمام مقر قوات الاحتلال في ساحة الفردوس في مركز المدينة للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ووقف حملات المداهمات التي كانت تشنها قوات الاحتلال بلا هوادة.

وتكللت هذه الجهود بالتجمع الكبير الذي أقامته الهيئة في مقرها العام بجامع أم القرى بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٣ وحضره الآلاف من المواطنين من عدة محافظات في صلاة جمعة جامعة، للإعلان عن رفضها الواضح والصريح لأولى ثمرات العملية السياسية في ظل الاحتلال وهو مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي الأول بعد الاحتلال (جي كارنر)، وتم التعبير عن هذا الموقف في بيان الهيئة الأول وكلمات عدد من أعضاء الهيئة أمام الجماهير المحتشدة. وكان تجمعا ضخما اهتمت به وسائل الإعلام اهتماما كبيرا ونقلته بعض الفضائيات نقلا مباشرا، وأصبح مثالا يحتذى لتجمعات أخرى كبيرة بين حين وآخر وعندما تحزب الحاجة إليها.

واتسع نطاق عمل الهيئة بعد هذه المرحلة اتساعا كبيرا؛ حيث عملت بقوة على تأييد مشروع المقاومة المشتد في حينها، ودعمه سياسيا وإعلاميا، كما عملت على ملء الفراغ السياسي في الساحة الوطنية المناهضة للاحتلال، ونشطت في هذا المجال كثيراً.. ومن أبرز معالم هذه المرحلة، ما يأتي.

(١) هيئة علماء المسلمين بين المرجعية والقيادة، كتابات عن الهيئة: ٦٠.

المشاركة في وقت مبكر في الجهود الرامية إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمناهضة الاحتلال؛ انطلاقا من قراءة مبكرة بضرورة انخراط جميع العراقيين في هذا السبيل، وأسهمت الهيئة بفعالية طيلة عدة أشهر في الاجتماعات التمهيدية للإعداد للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني المناهض للاحتلال، الذي أعلن عنه في (٤/ ٥/ ٢٠٠٤) ليكون إطارا جامعا لتنسيق جهود القوى الوطنية المناهضة للاحتلال.

وعمل أعضاء الهيئة بجد في إطار فعاليات المؤتمر المختلفة، واحتضن المقر العام للهيئة عددا من اللقاءات التنسيقية والاجتماعات المهمة للمؤتمر. ومن أبرز هذه اللقاءات الاجتماعات التشاورية الثلاثة عام (٢٠٠٤) المتعلقة بالموقف من الانتخابات العامة وتكللت هذه الاجتماعات بقرار المقاطعة الذي وقعت عليه أكثر من خمسين جهة دينية وسياسية ونقابية وعشائرية وشبابية وغيرها.

عقد مؤتمر موسع للقوى الوطنية المناهضة للاحتلال بالتعاون مع المؤتمر التأسيسي وبعض القوى السياسية الأخرى المناهضة للاحتلال، للتباحث في شأن مشروع المصالحة الوطنية، والانتهاء إلى إصدار بيان أم القرى في (١٥/ ٢/ ٢٠٠٥) بعد نقاش مستفيض في المؤتمر أولا ومن ثم في لجنة الصياغة المكلفة بإعداد البيان الذي مثل الموقف الرسمي لهذه القوى من مشروع المصالحة المطروح من الحكومة في وقتها، وضم هذا البيان سبعة أسس للمصالحة إذا أريد لها أن تكون مصالحة حقيقية، وعلى رأس هذه الأسس إنهاء الاحتلال[1].

وقد أظهرت الهيئة منذ تأسيسها اهتماما بالغا بموضوع المصالحة الوطنية، وسبق لها أن بينت موقفها من هذه المصالحة في مناسبات عدة؛ وتقوم رؤية الهيئة في هذا السياق

(١) انظر: موقع هيئة علماء المسلمين الرسمي؛ الهيئة- نت، حقل وثائق الهيئة.

على طرح مشروع حل كامل للقضية العراقية وليس حلا ترقيعيا مقتصرا على موضوع المصالحة كما تروج أجهزة الحكومة، والتفرقة بين مفهومي المصالحة الوطنية (كمصطلح سياسي) درج على ألسنة أصحاب العملية السياسية الحالية، ومفهوم (المصالحة الوطنية الحقيقية)؛ وتعود هذه التفرقة إلى الأبعاد غير الصحيحة التي تضمنها المفهوم الأول بعد انفلات الأمور وغلبة الأبعاد الطائفية على الحراك السياسي في ظل الاحتلال، وضرورة المحافظة على وطنية النسيج الاجتماعي الواحد للشعب العراقي.

ويركز عبد الإله بلقزيز على هذا الجانب من نشاطات الهيئة الذي يراه الأكثر أهمية من وجهة نظره، وهو توفير الإطار المرجعي للبعد الوطني في العراق الذي يعبر عنه هو بالنصاب التمثيلي للفكرة الوطنية قائلا: « توفر «هيئة علماء المسلمين» نصاباً تمثيلياً للفكرة الوطنية في العراق اليوم، وهي نهضت بهذا الدور منذ سنوات: غِب الاحتلال الأمريكي البريطاني لبلاد الرافدين، أي منذ انهارت المرجعية الكيانية الجامعة للعراقيين (الدولة) فامتنع تمثيل سياسي وطني أصيل، وانطلق سيل الولاءات الصغرى الجارف منفلتاً من عقال الاجتماع الوطني الواحد كي يغرق البلد وأهله في قعر لا قرار له من الانشقاقات الدموية »[1].

ويقارن بلقزيز بين تجربتي جمعية علماء المسلمين في الجزائر والهيئة على هذا الصعيد قائلا: « كان أمامَ كلتا المؤسستين.. : أداء الواجب نفسه، تجنيد الفكرة الدينية لخدمة المشروع الوطني، والرد على الاحتلال وسياساته الاغتصابية، والتقسيمية، بتنمية موارد الشخصية الوطنية وحفظها من التبديد وتجميع القوى وتكتيل الإرادات من أجل استعادة الوطن من براثن الاحتلال »[2].

---

١) هيئة علماء المسلمين، ضمن كتاب (كتابات عن الهيئة): ٤٤.

٢) المصدر نفسه: ٤٦.

الموقف من الدستور: تلخص موقف الهيئة من موضوع الدستور في وثيقة أصدرها القسم السياسي في الهيئة في أثناء النقاش المحتدم عن الدستور وحملت هذه الوثيقة عنوان (الدستور وما ينبغي أن يكون عليه) وخلصت هذه الوثيقة - بعد استعراض أهمية الدساتير، وما ينبغي لنجاح كتابتها من مستلزمات، وما ينبغي أن يراعى أثناء صياغتها، وما هي المستلزمات الضرورية لوضع الدستور المناسب- إلى عدم المشاركة في أي نشاط حكومي متعلق به، دعيت الهيئة لذلك أم لم تدع؛ التزاماً بثوابتها الشرعية والوطنية المتمثلة في عدم مشاركتها في أي عملية سياسية في ظل الاحتلال؛ وذلك للحيلولة دون إضفاء الشرعية على أية عملية سياسية قد تجمل صورة الاحتلال البشعة أو تسهم في بقائه في العراق، أو تكون غطاء لما يترتب عليها من أخطاء دينية أو سياسية أو وطنية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ العراق[1]. وأصدرت الهيئة بهذا الشأن عدة بيانات ومواقف.

ولم تكتف الهيئة بذلك بل عقدت ندوتين في مقرها العام في جامع أم القرى؛ لبيان مخاطر هذا الدستور ودعت قوى سياسية وجهات قانونية لمناقشة الموضوع من كل جوانبه ومختلف أبعاده، وتمت إحداهما بالتنسيق مع نقابة المحامين العراقيين بتاريخ (١٩/ ٥/ ٢٠٠٥)، تحت عنوان (الملامح العامة للدستور العراقي). وحضرها جمع كبير من ممثلي القوى المناهضة للاحتلال والسياسيين والقانونيين ورجال الإعلام.

ثم أتبعت الهيئة ذلك باجتماع موسع للقوى السياسية لمناقشة الموقف من عملية الاستفتاء على مسودة الدستور، وتمخض الاجتماع الذي عقد في (أم القرى) عن موقف موحد ومنسق لمواجهة هذا الأمر بمقاطعة العملية حسب رأي الهيئة وكثير

(١) انظر: الدستور وما ينبغي أن يكون عليه؛ القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين.

من القوى المناهضة للاحتلال، والتصويت بـ (لا) لمن أراد المشاركة، وصدر بيان مشهور في وقتها بهذا الشأن.

وأخيرا خاطبت الهيئة الشعب العراقي مباشرة برسالة مفتوحة بتاريخ (٨/ ٩/ ٢٠٠٥) وصارحته بكثير من الأمور المتعلقة بهذا الموضوع.. قالت فيها بوضوح: «إذا كنا من قبل قد أطلقنا على قانون إدارة الدولة المؤقت (قانون المؤامرة) فثقوا أن المسودة الحالية هي أسوأ وثيقة يشهدها عالمنا الإسلامي، ويصح فيها الوصف: أنها (دستور المؤامرة الكبرى) لأنها تمهد لتقسيم البلاد وتبديد ثرواته وتحويل العراق إلى بلد ضعيف تأكله الانقسامات تماما كما فعلوا من قبل مع لبنان الشقيق الذي ما زال يعاني من هذه المؤامرة»[1].

المشاركة في الجهود الرامية للتعريف بالقضية العراقية وكشف ما خفي من مشاريع الاحتلال في العراق، وقطع الطريق على المحاولات الساعية لتغييب الصوت العراقي المناهض للاحتلال والمقاوم له. ومن هنا كانت المشاركة في كثير من المؤتمرات الخارجية ومنها: المؤتمر القومي الإسلامي في دوراته جميعا بعد الاحتلال والمؤتمر القومي العربي ومؤتمرات الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين والمؤتمرات الدورية لجامعة الأزهر والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، ومؤتمرات ولقاءات مؤسسة القدس والحملة العالمية لمقاومة العدوان.

كما أسهمت وفود وشخصيات من الهيئة في مؤتمرات بحثية وإعلامية وندوات ولقاءات ومهرجانات أخرى كثيرة، وشاركت في جولات تعريفية في دول كثيرة شملت عدة دول عربية ومسلمة فضلا عن دول آسيوية ودول في أوروبا الشرقية

(١) رسالة مفتوحة من هيئة علماء المسلمين إلى الشعب العراقي بمناسبة الدستور، رسائل الهيئة المفتوحة: ١٣، ط١٤٢٨،١-٢٠٠٧.

والغربية.. جرت فيها زيارة مدن نحو: لندن وروما وميلانو ومدريد وموسكو وبوخارست وطوكيو وجكارتا.

وحضرت الهيئة مؤتمري الوفاق الوطني في القاهرة عام (٢٠٠٥) واجتماع اللجنة التحضيرية له بعد أشهر في القاهرة أيضا (٢٠٠٦) ولقاء العلماء في مكة. وعلى الرغم من القناعة التامة للهيئة والقوى المناهضة للاحتلال الأخرى المشاركة معها في هذين المؤتمرين واللقاء، بعدم جدواها من الناحية العملية لأسباب عديدة لعل من أبرزها هيمنة إرادة المحتل الأمريكي وعدم رغبة الأطراف الحاكمة في بغداد بحل حقيقي ينهي الاحتلال في العراق؛ إلا أن المشاركة كانت تسعى أصلا لإيصال القضية العراقية إلى منتديات لم تصلها من قبل وعرضها من على المنابر المتوفرة ما أمكن ؛ سعيا لكسر الحصار القاتل عليها.

وإذا أخذنا مؤتمر (الوفاق الوطني) في القاهرة عام (٢٠٠٥) كمثال على الجهود التي بذلتها الهيئة في هذا السياق؛ فإن المتابع والمهتم بالقضية العراقية سيلحظ بشكل واضح أن هذا المؤتمر كان فرصة مهمة للانتقال إلى مرحلة أخرى مهمة من مراحل العمل السياسي ضد الاحتلال ومشروعه، وهي محاولة إيصال رؤية القوى المناهضة للاحتلال والمقاومة إلى المحيط الدولي بأي وسيلة ممكنة؛ حيث حضرت الهيئة والقوى المناهضة للاحتلال في إطار المؤتمر التأسيسي بعد الاتفاق مع أمين جامعة الدول العربية عمرو موسى أثناء زيارته لبغداد؛ على أسس معينة للموافقة على المشاركة في المؤتمر وحضور أعماله، وأعلنت تلك الأسس في مؤتمر صحفي في اليوم نفسه لزيارة عمرو موسى لمقر الهيئة في جامع أم القرى.. وأهم هذه الأسس هي: أن يكون توصيف هذا اللقاء على أنه لقاء بين قوى مناهضة للاحتلال والجهات المشاركة في العملية السياسية، وأن لا يعد هذا المؤتمر جزءًا من العملية السياسية بأي

حال من الأحوال.

وهذا ما حصل حيث كان المؤتمر فرصة مناسبة لبيان وجهة نظر القوى المناهضة للاحتلال والتعبير عن رأي المقاومة العراقية، التي سعى إلى أن يكون لها حضور فعلي في هذا المؤتمر، أو حضور سابق له في الجامعة العربية على الأقل، وحيث لم يحصل الأمر فقد قامت القوى المناهضة للاحتلال بواجبها في إيصال وجهة نظر المقاومة كما هي.

obeikan.com

رؤية هيئة علماء المسلمين[1]
للخروج من الأزمة الحالية في العراق

■ بداية الفكرة:

أزمة العراق هي «أزمة احتلال» وهو بدوره سببُ كل المشاكل والأزمات اللاحقة والخلل الكبير في العديد من الميادين، وأعاد تركيب بلد كامل بمؤسساته وهويته وثرواته وقبل ذلك دينه، وهذا الاحتلال وجدت قوى مؤثرة أخرى لمواجهته.

■ اختصار الفكرة:

القضية باختصار هي أزمة احتلال وقوى تحاول أن تدفع هذا الاحتلال لتخليص العراق منه ومن آثاره السيئة، وهذه القضية يجب أن نؤكدها كثيراً؛ لأنه للأسف بمرور الزمن وكثرة الحوادث والتفاصيل واقتران الحالة العراقية بحالات أخرى، تشتعل هنا وهناك، وتلتهب، ثم تنطفئ؛ فتسرق الأضواء والانتباه عن القضية العراقية ويغرق الكثير من الناس في التفاصيل وينصرف الإعلاميون والباحثون والمهتمون بالشأن العراقي إلى متابعة هذه التفاصيل والحديث عنها، والإغراق فيها، حتى بدأنا نرى أن هناك توجهاً جديداً -للأسف- ينتشر في أوساط عديدة ومفاده: أنَّ القضية في العراق ليست قضية احتلال.. وعندما ينبه هؤلاء إلى حقيقة القضية!! يقولون: نعم الاحتلال كان سبباً، ولكن توجد مشاكل أخرى.

---

(١) ألقيت هذه المحاضرة من قبل مسؤول الإعلام في الهيئة على قاعة مركز الدراسات في جريدة الشرق القطرية بتاريخ (٤/ ٦/ ٢٠٠٨).

ونحن نقول هذا حقٌّ، ولكن نتساءل فقط: متى وجدت هذه المشاكل ؟ هذه المشاكل هي نتائج لسبب واضح معروف وهو الاحتلال، والمنطق يفرض علينا أن نعالج السبب وأن نقطع دابر المرض، ثم بعد ذلك نتوجه إلى الأمراض الصغيرة والحالات المستعصية، ومنها:

أولاً: هناك احتلال في العراق، وقد ولّد هذا الاحتلال مشاكل سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وفكرية، إضافة إلى المشاكل الإنسانية، كل هذه الأبعاد تشكل الحالة الإنسانية السيئة في العراق، إذن يجب أن نضع الحالة في هذا الإطار وهذا التوصيف.

ثانياً: الاحتلال في العراق خلق مشاكل عديدة، وحاول من خلال هذه المشاكل أن يستوطن في العراق، نعم هو احتلال زائل مهما طال الزمن، ولكنه بوقوعه في هذا المأزق الكبير الذي وقع فيه، فإنه أوقع العراقيين معه فيه أيضاً، وهو يحاول أن يخلق المشاكل مرة بعد أخرى؛ ليطيل من أمد بقائه الذي هو أقرب ما يكون إلى الاحتلال الاستيطاني.

وبالنسبة لنا كعراقيين في الداخل نعلم تماماً أن هناك مشاكل كثيرة عند الإدارة الأمريكية، لكن قد تكون هناك مشكلة خافية على الكثير من إخواننا خارج العراق، ومن واجبنا أن ننقل هذه الحالة، وهي: أنّ المحتل ما زال إلى الآن لا يعي ماذا يفعل في العراق!! تبدر بعض التصريحات هنا وهناك سواء أكانت من الإدارة السياسية أو الإدارة العسكرية الأمريكية بين الحين والآخر، ثم بعد فترة يظهر أحد المتحدثين، أو أحد الوزراء، أو أحد المسئولين ويعيد النظر في تلك المواقف، ويقول: أخطأنا في كذا وكذا، ولكنه لا يطلق هذه التصريحات إلا عندما يكون خارج الدائرة التي تصنع القرار في الإدارة الأمريكية. ونحن نمر الآن بعام حاسم وهو عام الانتخابات

الأمريكية والتطورات التي حصلت فجر هذا اليوم إعلان فوز أوباما_ تؤذن بتطورات كبيرة جداً في هذا المجال، إذن هذه النقاط التي يجب أن نؤشر عليها من البداية، حتى ندخل في بيان الحالة الراهنة في العراق.

■ أبعاد الوضع العراقي:

الوضع في العراق له أبعاد كثيرة. الوضع السياسي، والوضع الأمني، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي.. وقبل ذلك كله الوضع العسكري.. والحالة الراهنة في العراق فيها شيء من الغرابة، ويمكن أن نعبّر عنها بأنها حالة سيلان دائم، وهناك أحداث كثيرة، ومتداخلة، ومتضاربة، ومتناقضة في كثير من الأحيان، والتفاصيل كثيرة بحيث يصعب حصرها، والمتابع للشأن العراقي - حتى لو كان من أهل البلد - يحتاج إلى تحديث المعلومات، إن لم نقل يومياً، فأسبوعياً، أو شهرياً، والسر في ذلك: هو محاولة بعضهم خلط الأوراق، والأوراق هي فعلاً مختلطة.

نحن لا نعتب كثيراً على من لا يحسن قراءة المشهد العراقي بتفاصيله؛ لأنَّ قراءته فعلاً صعبة، ولكن إذا رجعنا إلى النقاط الأساسية التي بدأنا الحديث منها، سنعي بسهولة أنه يمكن قراءة هذا المشهد، على الرغم من كثرة هذه التفاصيل.

(١) الواقع السياسي:

الواقع الراهن في العراق من الناحية السياسية، يقول: إنّ هناك حكومة، وهذه الحكومة بكل المقاييس التي يمكن أن تقاس بها: «حكومة ضعيفة»، وقد تعرضت لحالات عديدة من التهاوي وأوشكت في العام الماضي على السقوط، واعترتها حالات عديدة من الضعف والمشاكل، وآخرها ما حصل في البصرة، وما حصل في الموصل، ولكنها ما زالت تستمد عوامل ابقاء من خلال انشغال المحتل بمشاكله

الداخلية والانتخابات، فضلا عن أنَّ الرئيس الأمريكي الحالي يريد أن يعطي انطباعاً - قبل أن يخرج من البيت الأبيض - أنه قد حقق أشياءً كثيرة في العراق، ومن أهمها: المحافظة على الحكومة (المنتخبة) في ظل الاحتلال، التي تدعي أنها قامت بكل ما هو مطلوب منها، وهو موضوع المصالحة الوطنية، وهذا لم يحدث، والأمريكان يعلمون دون غيرهم أن هذا لن يحدث.

ولكن بقاء رئيس الوزراء الحالي في الصورة بهذا الوضع الضعيف، على الرغم من عدم اكتمال قواعد اللعبة السياسية وخروج جزء مهم من العملية السياسية، وهو الجزء الذي أضفى المشروعية على مشروع العملية السياسية، وجريان مفاوضات حتى الآن بين الطرفين [الحكومة وقائمة التوافق]، كل هذا لا يؤثر على الصورة التي تقول إنَّ الحكومة باقية إلى نهاية هذا العام.

إنَّ العملية السياسية ضعيفة، وغير مكتملة، ويتحدث الكثير من الداخلين فيها -الذين جربوها وخرجوا منها- أنها تستقي عوامل انهيارها من كونها قامت على أسس واهية.. أسس المحاصصة العرقية والطائفية. كما أن هناك صراعاً كبيراً وقوياً بين الأطراف السياسية؛ لأسباب عديدة، من أهمها انتخابات مجالس المحافظات القادمة بعد أشهر هذا إن تمت لأنَّ هناك مشاكل كثيرة، تعترض طريق هذه الانتخابات، وهناك حالات حراك سياسي كبير، وهناك كتل تُعلن، وانشقاقات تحصل، وتحالفات جديدة، خصوم الأمس أصدقاء اليوم، وأصدقاء الأمس أعداء اليوم، وكل الأسس تجري للتحضير للانتخابات القادمة، التي هي في الأساس انتخابات محلية لا ترقى إلى أهمية انتخابات مجلس النواب، ولكن على أرض الواقع قد تكون بأهمية انتخابات مجلس النواب؛ لأنّ هذه الانتخابات ستفرز سلطات ذاتية للمحافظات، وهذه الذاتية ستتيح لها الفيدرالية المنصوص عليها في مسودة

الدستور، وهذا ما يفسر عملية الاهتمام الكبير في الداخل بهذه الانتخابات.

ولكن هناك أسئلة: ماذا ستحقق هذه الانتخابات، وإلى ماذا ستؤدي؟ هذه الانتخابات تؤدي عامة في أي بلد في العالم إلى منفعة المواطن، ولكن هذه الانتخابات غير منتظر منها توفير خدمات؛ لأنّ الواقع السياسي لا يزال يفتقد عوامل الثبات؛ بسبب عوامل مهمة احتفت بها؛ وذلك لعدم وجود إرادة أمريكية للتغيير.

كان الرئيس الأمريكي يتحدث قبل فترة عن نجاحات سياسية كبيرة، ونجاحات أمنية، ويعلن عن أرقام كثيرة.. وآخر الأرقام التي أعلن عنها عدد القتلى من الجنود الأمريكان، حيث كان العدد في شهر مايو أقل الأعداد (١٩) جندياً فقط. وقد أُستخدم هذا الرقم استخداماً كبيراً في ظل الموسم الانتخابي كدليل على نجاح المخطط الأمريكي في العراق.. ونحن على ثقة تامة من معطيات الساحة وغيرها أن هذا الرقم غير صحيح، ولكن أعطي في هذا الشهر بالذات؛ لأنه شهر فاصل في عملية التنافس على الانتخابات الأمريكية، أو في بلورة المرشحين؛ فقد كان هناك حديث عن تصاعد الخسائر، وصدر عن جمعية قدامى المحاربين الأمريكية تقرير عن وجود (٧٥) ألف قتيل أمريكي في حربي أفغانستان والعراق، وما إلى ذلك.. وهذا كله يستدعى محاولة تخفيف الصدمة على الشعب الأمريكي، باعتماد هذا الرقم الذي يدل على أن هناك محاولة للإيهام بأن الوضع الأمني قد استتب، وهذا يتماشى تماما مع انطباع بقاء العملية السياسية وسريانها، ويصب في مصلحة الرئيس الأمريكي.

معيار التقييم

■ الوضع الأمني:

المعيار الذي على أساسه يتم تقييم الحالة الأمنية ويقال وفقا لها: إن الوضع

الأمني جيد؛ هو معيار (عدد الجثث مجهولة الهوية) وقد اعتادت وسائل الإعلام على الاعتماد على هذا المعيار، ولكنه معيار غير دقيق؛ لأن الجثث المجهولة قليلة مقارنة بالجثث المعلومة الناتجة عن عمليات الاغتيالات، والتصفيات واستهداف الجهات المناهضة للاحتلال، ولا يعلن عن ذلك؛ حيث إن الكثيرين قتلوا عن طريق الإنزال الجوي لقوات الاحتلال ثم التصفية الجسدية. ثم بعد ذلك تتم مناقشة موضوع هل الذي قتل هو المطلوب أم لا؟ وغالب هذه المداهمات وعمليات القتل تتم بالتعاون مع الجواسيس (المخبرون السريون).

إذن كل هذا لا يعلن عنه.. ومعدل القتلى مازال في تصاعد.. ولكن الذي يؤخذ بالنظر ويهتم به هو موضوع الجثث مجهولة الهوية فقط.!! وفي هذا الشأن نتساءل هل التناقص في عدد الجثث المجهولة هو بسبب نجاح الخطة الأمنية؟ نعم الخطة الأمنية نجحت في عدد من المناطق. ونجاحها هذا يعود لأسباب، منها:

أن بغداد أصبحت معسكراً كبيراً، فقوات الحكومة تكاد تملأ الشوارع، وقوات الاحتلال اختفت من المشهد، وخرجت من المدينة، ولكنها ما زالت تسند هذه القوات. كما ان نقاط التفتيش قد انتشرت انتشارا كبيرا بحيث تسلم النقطة إلى الأخرى وعلى مدى النظر؛ ومن هنا كان من البديهي أن يقلّ العمل المقاوم بسبب هذه المعوقات. هذه قضية..

ومنها أيضا: أن هناك صراعات بين أجنحة الحكم، وهذه الأجنحة السياسية لها أجنحة مسلحة، وشغل هذا الصراع هذه الأطراف أيضاً عن القيام ببعض الأعمال التي كانت تقوم بها في فترات سابقة وأقصد بها أعمالها الأمنية ذات الطبيعة الإرهابية ضد المواطنين. كما إنّ غلق بعض المناطق في بغداد أسهم في هذا الموضوع.. كل هذا أعطى الانطباع بأن أعمال العنف قد قلّت، ولكن واقع الحال مختلف!!.

وفي إطار الحديث عن الوضع السياسي والوضع الأمني ننسى ملفات كثيرة وخطيرة جداً، فالناس تبحث عن الأمن من أجل تأمين مواقعها، ولكن ضريبة هذا الأمن كبيرة جداً، وهي الرضا والخنوع والخضوع للاحتلال.. كما أن هناك قضية مهمة أخرى وهي الخدمات؛ فأين هي الخدمات التي تنتج عن حالة الاستقرار الأمني؟!.

(٢) الوضع الإنساني:

إذا انتقلنا من الملف الأمني إلى الإنساني بكل أبعاده الإنسانية والاجتماعية نجد أنّ هناك مأساة كبرى في العراق ووضع مأساوي، ويبادر الناس دائما إلى مساعدة الدول التي تعاني من كوارث، سواءً الأعاصير أو غيرها من الكوارث.. ولكن في العراق هناك (مأساة مستمرة) والأرقام التي تذكرها وكالات الأنباء المستقلة وتنقلها عنها وسائل الإعلام الأخرى؛ تدل دلالة واضحة على أنّ الوضع في العراق كارثة إنسانية، بكل ما لهذه الكلمة من معنى، والكل مقصّر في هذا المجال، ولكن الحكومة تتبجح وتقول: إني امسك بزمام الأمور، وإني فرضت الأمن في العراق ـ مع أن قوات الاحتلال هي التي تمسك الوضع في العراق فيا ترى أين هي الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن باعتبارها مسؤولة.

عندما يطالب الإنسان العراقي بالخدمات يقال له: الظروف، وعندما يُسأل المسئولون في زياراتهم إلى الخارج عن الأوضاع يقولون: الأوضاع السياسية والأمنية مستقرة، وعندما يسألون عن الوضع الخدمي يقولون: هناك مشاكل!! وحول الحلول يقولون: الحل في الاستثمار عبر استقدام - مثلا - مليون مصري للعمل في العراق، وهناك أربعة ملايين عراقي مهجر في الداخل والخارج، لا أحد يسأل عنهم، وهذه نكتة!. وعندما يواجه المسئولون بأرقام وحقائق من جهات تتابع الساحة قائلة: لا

توجد أي بنية تحتية.. يقول هؤلاء المسئولون: إن السبب هو الوضع الأمني!!.

هناك مناطق ساخنة حسب الاصطلاح الأمريكي، والمنطقة الساخنة لا تعني أنه فيها قتل للعراقيين، أو معارك داخلية، ولكن معناها: أن فيها قتلى من الجنود الأمريكان، وهذا يعني أنه لا يمكن توفير الخدمات فيها.. وهذه حجة انطلت على الكثيرين، وحرمت مناطق كثيرة في العراق من الخدمات، وخاصة الخدمات الصحية.

والمناطق الأخرى غير الساخنة أيضاً لا توجد فيها خدمات، والمخارج تضيق يوماً بعد يوم.. وهذا كله نتيجة طبيعية للاستبداد السياسي القائم على أسس طائفية وعرقية.. والحكومة منشغلة بتثبيت نفسها وتصفية مشاكلها مع الجهات الأخرى.

(٣) الوضع الثقافي:

عندما نتحدث عن الواقع العراقي نتحدث عن الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية، وقد يُنتبه إلى الجوانب الإنسانية عندما تهز إحدى المنظمات هذا الصمت بتقرير عن عدد الأيتام والأرامل _ مثلا _؛ ولكن في المدة الأخيرة لوحظت أشياء خطيرة انتشرت في الساحة؛ بسبب انشغال الجميع بالوضع السياسي، وهي: محاولة سلخ الشعب العراقي عن هويته، وهذا السلخ قد شُرِّع له في الدستور، والكل يعلم الفقرة التي نصت على ذلك.

ولم تقدر قوات الاحتلال في الأيام الأولى على المساس بمعتقدات العراقي مسلماً كان أم غير مسلم، ولكن تقوم الآن سلطات الاحتلال بأسلوب آخر؛ حيث بدأنا نلحظ في المرحلة الأخيرة بعض النشاطات المثيرة والمريبة.. ولعلكم رأيتم كيف أن الحكومة الأمريكية تعاقب جندياً لأنه قام بالتبشير في العراق.. وهي ليست حالة فردية، ولو كانت كذلك ما اهتموا بإظهارها ولكنهم يريدون أن يذروا الرماد في العيون، كما فعلوا بالمصحف الكريم قبل مدة. ونشير هنا إلى أن حالة التبشير منتشرة

وقد أصدرنا في الهيئة بياناً قبل أسبوع، بشأن قيام وحدة عسكرية أمريكية كاملة بتوزيع منظم لمنشورات تنصيرية.

حيث قامت هذه الوحدة من قوات الاحتلال قبل أيام بجمع المواطنين في منطقة من مناطق جنوب بغداد المعروفة (المدائن): لتوزيع الإغاثات عليهم. وعند اجتماع الناس قامت هذه الوحدة بتوزيع المساعدات، كما وزعت عليهم معها رزما من الكتب، اكتشف الجميع أنها كتب تنصيرية . وقد أحضرتُ معي مثالاً منها وهي مكتوبة بإنجليزية بسيطة، ومطبوعة طباعة أنيقة. وتتحدث عن قضايا كثيرة تدعو إلى التنصير، وتقوم بهذا الأمر الكنائس الإنجيلية المدعومة من قوات الاحتلال.. ووزعت هذه المنشورات على الأطفال والعائلات. وقد حدثت حالة نفور عند المواطنين من هذا الحدث، وقام بعضهم بجمع هذه الكتب وتسليمها لأحد ممثلينا في المنطقة. كما قامت بعض إدارات المدارس بجمعها من الطلاب.

وهذه ليست المرة الأولى فقبل ستة أشهر أيضاً وزعت كتيبات من هذا القبيل فضلا عن أجزاء من الإنجيل مترجمة إلى اللغة العربية مع هدايا وعليها رسوم على الطلبة في عدد من المدارس. وهذا النشاط في سعة وتزايد.. وحسب ما نرى فإن هذا الأمر لن يؤثر في عقائد أهل العراق، ولكنه يوضح مدى الاستخفاف بالمواطن العراقي، ومعتقداته، ومقدساته، ضمن الحملة العالمية التي تستهدف المصحف ومعتقدات المسلمين والإساءة إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

ثم لابد أخيرا من بيان أن الاعتذار الصادر عن الإدارة الأمريكية بشأن انتهاك حرمة المصحف الشريف في العراق من إحدى وحدات القوات المحتلة؛ كان اعتذاراً من شخص ولشخص واحد [رئيس الحكومة الحالية] ولم يُعتذر إلى الشعب العراقي ولا للأمة المسلمة، وكأنّ المصحف هو مصحف نور المالكي فحسب!!.

رؤية الهيئة للخروج من الأزمة

رؤية هيئة علماء المسلمين للخروج من الأزمة في العراق ليست بجديدة، وقد أعلنت منذ مدة طويلة.. وجميع المتابعين على دراية بها، وهي تقوم على عدة أسس:

أولاً: المشكلة في العراق هي مشكلة احتلال، وكل المشاكل التي حدثت بعد ذلك لن تحل إلا بمعالجة أصل المشكلة. هذه المسلَّمة الأولى للهيئة التي تشترك فيها معها القوى المناهضة للاحتلال.. وهي مشكلة سياسية، وليست طائفية، فهناك مشاكل طائفية أفرزتها المشكلة السياسية، واستخدمتها القوى السياسية الحاكمة للتغطية على مشاريعها السياسية.

وقد تحدث البيان الأول للهيئة الذي صدر بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠٠٣، أي بعد ثلاثة أشهر من عمر الاحتلال؛ عن مجلس الحكم، وبيّن أنه مرفوض من ناحيتين:

أولاً: لأنه قام في ظل احتلال.

ثانياً: لأنه قام على أسس طائفية وعرقية، وكيف أن هذه الأسس ستؤذن بتقسيم العراق في المستقبل. وقد رفضت في حينها الجهات السياسية المتحكمة في أمر العراق هذا البيان قائلة: إن القضية هي قضية حقوق، وإن هناك أناساً من الشعب العراقي قد ظلموا لمذهبهم ولعرقهم؛ ولاعتقادهم الديني.. لذلك لابد أن توضع الأمور في نصابها.

وقالت الهيئة آنذاك: نعم هذا صحيح، ولا يمكن لأحد أن ينكره، ولكن يمكن أن يوضع هذا أيضاً في نصابه الصحيح؛ فتعاد كل الحقوق لكل من ظلم، ولكن ليس على أساس تأسيس عملية سياسية في ظل احتلال، وعلى أسس طائفية

وعرقية؛ لأنها ستضرب العملية السياسية في الصميم، وهذا ما توصلت إليه كل الأطياف الآن، مما يؤكد أن رؤية الهيئة كانت صائبة منذ البداية.

وبعد مجلس الحكم بدأ الحديث عن الانتخابات، وهنا تقول الهيئة في بيانها رقم (١٤) الصادر في كانون الثاني ٢٠٠٤: إن أي انتخابات في ظل الاحتلال لن تحقق النتائج المرجوة. وفي حينها حدث حراك سياسي كبير في الأمم المتحدة في كيفية التصرف مع القضية العراقية، وانتُدب وقتها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد الأخضر الإبراهيمي لهذه المهمة وزار العراق، والتقى بكل الأطراف، واطّلع على كل وجهات النظر. ومن الأطراف التي التقى بها (هيئة علماء المسلمين) في مقرها العام بجامع أم القرى بتاريخ (١٢/ ٤/ ٢٠٠٤). وأعددنا له مؤتمراً صحفياً حاشداً، استمع فيه إلى آراء عينات من الشعب العراقي، كما استمع إلى عدة آراء أخرى. وبعد المؤتمر الصحفي التقى بعدد من أعضاء الهيئة، وبعض القوى السياسية الموجودة في الساحة، وجرى الحديث عن سبل الحل، وقدمت له الهيئة (الوثيقة الأولى) لحل شامل وكامل في العراق.. وكانت كثير من فقرات هذا المشروع حاضرة في تقرير السيد الإبراهيمي الذي قدمه إلى مجلس الأمن، وصدر على أساسه القرار الذي دعا إلى تشكيل (جمعية وطنية) ومن ثم تشكيل حكومة.

■ مضامين الوثيقة:

أشارت الوثيقة إلى حلول رآها بعضهم آنذاك صعبة، على الرغم من أنّ الظروف كانت مناسبة لها؛ لأنه لم تكن هناك إلا حكومة واحدة، هي حكومة مجلس الحكم، وكان هناك تدخل كبير للأمم المتحدة، وبالتالي كانت هناك إمكانية لعمل شيء في العراق. وكانت الوثيقة تدعو إلى خروج القوى المحتلة وفق جدول زمني، ومن ثم إشراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الوضع، وإرسال قوات دولية لتحل

محل قوى الاحتلال التي ستنسحب بانتدريج؛ وذلك للحيلولة دون حدوث فراغ أمني، ومن ثم تشكيل حكومة من المهنيين، تقوم بتسيير أمور البلاد والإعداد إلى انتخابات بإشراف الأمم المتحدة؛ للوصول إلى مجلس نواب متوازن يقوم بإعداد مسودة للدستور العراقي، ومن ثم انتخاب حكومة لسنتين أو ثلاث، وبعد ذلك تجري الأمور السياسية العادية.

هذه الوثيقة ضمن خطوطها العامة السيد الإبراهيمي في تقريره، وعندما أعلنها اتُهم بتهم كثيرة جداً، وأعلنت الهيئة أنها لن تعلن عما قدمته للإبراهيمي، حتى لا تسبب له حرجاً. ولم نعلن عن تفاصيل الخطة إلا بعد أشهر على صفحات جريدة البصائر.

بعد ذلك سافر الأخضر الإبراهيمي ثم عاد، وفي تلك المدة اتصل بالمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني المناهض للاحتلال، وهو الإطار الوطني الذي قامت القوى الوطنية بتأسيسه في يوم (٨/ ٥/ ٢٠٠٤) وكانت الهيئة جزءًا فاعلاً فيه، وكذلك تيار المدرسة الخالصية، والتيار القومي العربي، وقوى أخرى عديدة.

وبالفعل تشكل وفد من القوى المشكلة للمؤتمر المناهض للاحتلال وذهب إلى الأخضر الإبراهيمي في مقر إقامته، وكان الوفد يتكون من خمسة أشخاص وكنت أنا ممثلاً للهيئة في حينها، فتكلمنا مع الإبراهيمي بلسان الشيخ جواد الخالصي والأستاذ صبحي عبد الحميد وأخوة آخرين، قالوا له بعبارة واضحة: نحن قوى مناهضة للاحتلال، ولكننا لا نكفر أحداً، ولا نخوِّن أحداً، ولا نتهم أحداً، ولكننا نقول: إنّ الحل في العراق لابد أن يكون شاملاً بخروج قوات الاحتلال، على أساس الجدولة، وقلنا له: إن إعادة بناء الجيش العراقي على أسس وطنية بعيدة عن قضايا الطائفية والعنصرية هو أحد آليات هذا الحل.. فقال الإبراهيمي: اطرحوا

عليَّ أسماء، وطرح عليه الأخوة أسماء لقيادات عراقية وسياسية وعسكرية، من كل الأطياف لتولي هذه الأمور في إطار الخطة العامة. فقال: مقترحات وجيهة؛ سأدرسها وأعدكم بتحقيق قسم منها، وخرجنا من عنده، وبالكاد وصلنا إلى منازلنا وإذا بحكومة السيد علاوي تُعلن على خلاف ما كان متفقاً عليه بين الأمم المتحدة والأمريكان.

حيث كان المقترح هو انتخاب جمعية وطنية، وتختار هذه الجمعية حكومة. وبعد أيام اتصل أحد أفراد الوفد وأقولها لأول مرة لأنه ينبغي أن تذكر الأمور بحقائقها وقال له: ما الذي حدث يا أخ الأخضر؟ ألم نقدم لكم رؤية، ونحن قوى مناهضة ومقاومة للاحتلال؟ فقال: الأمريكان خرجوا من الباب، ودخلوا من الشباك. وهكذا بدأت الحكومة الثانية في ظل الاحتلال، وحدثت مأساة الفلوجة، ثم جاءت الحكومة الثالثة، وجرى فيها تصعيد الطائفية في العراق.. وبعد كل ذلك يعود الجميع إلى خيار الجدولة الذي رفضوه أولاً. ولا يقتصر الحديث عن هذا الخيار الآن على القوى المناهضة، أو القوى الداخلة في العملية السياسية، وإنما طرح أيضاً في مجلس النواب الأمريكي، وبدأ الكلام عنه في الشارع الأمريكي، وبدأنا نسمع عنه من ألسنة بعض الصحافيين والمتابعين.

الجدولة أضحت الآن مصطلحا يستخدم في إطار بحث حل مشاكل أخرى، كجدولة حل الأزمة اللبنانية وحل القضية كذا، وهكذا.. وبذا انتقل مصطلح الجدولة من كون ثقافة سياسية عراقية، ليصبح ثقافة شائعة.. وهذه أيضاً رؤية قدمتها الهيئة منذ وقت مبكر.

ومع ذلك لم تيأس الهيئة فقمنا في منتصف (٢٠٠٤) وبالتواصل مع بعض القوى الوطنية داخلياً وخارجياً ببحث إصدار ميثاق شرف وطني ينظم الحالة بين

العراقيين، بعد أن يئسوا من السياسيين، وقد صدر ميثاق الشرف الوطني في وقتها في (١٥/ يوليو/ ٢٠٠٤).. وحرصنا فيه على أن يكون الخطاب إلى الشعب العراقي؛ حرصاً على وحدته وللمحافظة على نسيجه الاجتماعي.

وفي نهاية (٢٠٠٤) شكّل لقاء تجمع القوى الوطنية الذي انعقد في مقر الهيئة في وقتها وفداً ذهب إلى القاهرة، والتقى بالسيد عمرو موسى، وقدم له مشروع الهيئة، مع رؤية القوى المناهضة للاحتلال.. وهو إعادة عرض لمشروع الهيئة بإطار آخر، وفيه جانب قانوني، وخطة تفصيلية بتواريخ ولجان لعملية الجدولة وإنهاء الاحتلال. وقبل ذلك حضر الوفد المؤتمر القومي الإسلامي في لبنان، وطرحنا فيه هذا الخيار.

ثم جرى الحديث بعد ذلك عن المصالحة واجتمعت القوى المناهضة للاحتلال برعاية الهيئة في مقرها العام (أم القرى) في (١٥/ شباط/ ٢٠٠٥م). وبينت هذه القوى أن أسس المصالحة الوطنية الحقيقية يجب أن تقوم على: توحيد الموقف من الاحتلال أولاً، وأنه لا ينبغي الحديث في العراق عن مصالحة وطنية دون توضيح الموقف من الاحتلال، وكيف نعدّها مصالحة، وبعضهم يعد الاحتلال تحريراً، والآخر يعده احتلالاً.

وهذا البيان وقعت عليه قوى كثيرة من مختلف الأطياف العراقية، وكان أبرز هذه الأطراف هي: التيار الصدري، والتيار الخالصي، والتيار القومي، فضلا عن هيئة علماء المسلمين، وجهات أخرى..

إذن كنا مع المصالحة الحقيقية التي لا تقوم إلا بعد تحديد الموقف من الاحتلال، بغضّ النظر عن طريقة المقاومة التي تستخدمها كل جهة. ثم عندما طرح موضوع مؤتمر شرم الشيخ للمصالحة ووجهت دعوات إلى جهات كثيرة؛ وضحنا موقفنا

أيضاً من الأمر وفق ما تقدم.

ثم انتقلنا إلى مرحلة أخرى، وهي محاولة إيصال هذه الرؤية والطرح للآخرين بأية وسيلة، فحصل مؤتمر الوفاق في نهاية (٢٠٠٥) بالقاهرة، وحضرت الهيئة والقوى المناهضة للاحتلال في إطار المؤتمر التأسيسي، بعد الاتفاق مع الجامعة العربية على أسس معينة للحضور، أهمها: أن هذا اللقاء بين قوى مناهضة للاحتلال، وجهات مُعينة للاحتلال، برعية عربية وأممية، ولا يمكن أن تعد جزءً من العملية السياسية، وأن يكون اللقاء تحت قبة الجامعة العربية. وكانت هذه فرصة مناسبة لعرض وجهة نظر القوى المناهضة للاحتلال والتعبير عن رأي المقاومة العراقية.

وكانت الجامعة العربية في وقتها على استعداد تام لاستقبال وفد من المقاومة العراقية؛ لبيان وجهة نظره، إن لم يكن في المؤتمر فقبل المؤتمر. أو قريباً منه، ولكن حالت قضايا فنية دون ذلك.

وفي المؤتمر كانت هناك كلمة لأمين عام الهيئة، أوضح فيها الأسس التي ينبغي أن تُحل على ضوئها الأزمة في العراق، وأعاد التركيز على خطة الجدولة، التي قدمت للأمم المتحدة في عام (٢٠٠٤). كما أكد على نقاط أخرى، ومنها موضوع المصالحة من وجهة نظر القوى المناهضة للاحتلال، وحقيقة المشكلة في العراق.

واتفقنا في نهاية الاجتماع، بعد جلستين من المفاوضات مع القوى الأخرى على موضوع الجدولة، وإعادة النظر في كثير من المواضيع، ولكن قبل أن يجف حبر هذه التوصيات، نُقضت في العراق من قِبل الحكومة في وقتها، ولم يطبق أي حرف منها.. ومع ذلك تم التحضير للقاء اللجنة التحضيرية في عام (٢٠٠٦) التي كانت تبحث إمكانية عقد المؤتمر. وكان هناك توجه من القوى المناهضة للاحتلال بعدم المشاركة؛

لأنه لم تنفذ توصيات المؤتمر السابق.. واجتمع المؤتمر التأسيسي في وقتها، واتخذ قراراً بحضور ممثلين عن المؤتمر؛ لبيان هذه الحقيقية، وإثبات الواقع لكل الذين كانوا يرعون المؤتمر، وهم: الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة. وحصل اللقاء الذي كان لقاءً مختصراً ولم تسلط عليه الأضواء، وأهمل تماماً؛ لأنه تم التوصل فيه إلى تأكيد موضوع جدولة الانسحاب وإعادة النظر في الدستور كاملا.. وتحقق هذا بعد جهد وتنسيق بين القوى المناهضة للاحتلال، ولم ينفذ أي شيء كما كان متوقعاً.

■ رؤيتنا واقعية وشاملة:

رؤية الهيئة تقوم على طرح مشروع حل كامل للقضية العراقية، وليس حلا ترقيعياً، والكثير مما طالبت به الهيئة أصبح واقعاً، ولكن لا ينسب إلى الهيئة.

تقوم الحكومة الآن بإنشاء مجالس تسميها (مجالس الإسناد) وتشترط أن يكون أفرادها مناصفة بين (السنة) و (الشيعة)؛ تحت مبرر حفظ الأمن في المناطق، ولمواجهة قوى أخرى تسميها ميليشيات، وعلى أساس الدفاع عن المناطق.. إذن أين هي المصالحة إذا كانت كل منطقة يحميها أبناؤها من المذهب المعين؟! وأين هي وحدة الشعب العراقي؟.

كما تتحجج الحكومة الآن بقضية الفراغ الأمني، وأوجدت لنفسها ذريعة لبقاء قوات الاحتلال، وهي النفوذ الإيراني الكبير في العراق.. حيث يقولون: خروج أمريكا سيفسح المجال أمام إيران للسيطرة على العراق، ومن ثمَّ على المنطقة. وحقيقة هذه هي مشكلة أمريكا التي أخطأت في غزو العراق، كما أخطأت في تقدير مدى استفادة إيران من هذا الخطأ..

كما يقول آخرون: إنّ إيران أصبحت قوية بعد غزو العراق، وأنها هي العدو

الأول. قاصدين من هذا إلى بيان عدم واقعية المطالبة بخروج قوات الاحتلال.

وهذه مغالطة فالطرح القائل بخروج الأمريكان من العراق، وهو طرح القوى المناهضة للاحتلال؛ ليس بهذا التبسيط المخل!! فكلنا نتمنى حصول هذا وخروج قوات الاحتلال من العراق فوراً؛ ولكن القضية تحتاج إلى إيضاح، فخروج القوات المحتلة الذي تدعو إليه هذه القوى هو الخروج المتدرج، وهذا لن يُحدث فراغاً، ولن يفسح المجال أمام تزايد الخطر الإيراني.

ثم من قال أن دول المنطقة ستسمح لإيران بالدخول إلى العراق بقوى مسلحة؟! المعادلة الدولية والمحلية لا تقبل ذلك.. إنه هي محاولة من الأمريكان لزرع الشبه.. وقد أتاح هذا الأمر لبعضهم فرصة المفاضلة بين الأعداء وترتيبهم بالنسبة للعراق، فهناك من يقول: إن إيران هي العدو الأول وحتى العاشر، وأمريكا عنده تأتي في المرتبة الحادية عشرة. وهنا ينبغي البيان أنه لا يمكن لأحد أن يقلل من النفوذ الإيراني في العراق، وحقيقة أن استفادة إيران من الاحتلال أكثر من استفادة أمريكا، كما أن المخاطر اليومية التي يتعرض لها العراقي بسبب أذرع إيران في العراق أمر معلوم ومشهور.. ولكن لابد من التأكيد بأن الاحتلال هو السبب، و أن النفوذ الإيراني هو نتيجة له.

ونحن نواجه الآن بناءً على ما تقدم من شبه محاولة للالتفاف على القضية العراقية ووصفها بأنها مشاكل داخلية بين العراقيين. وأكاد أسمع بهذا في كل زياراتي للخارج، وكأنّ المشاكل في العراق بدأت طائفية، ثم جاء الاحتلال بعد ذلك!!. وحالات الاختلاف هذه موجودة في كل العالم، ولكن لا يوجد احتلال في المناطق الأخرى، والقوات الأمريكية تكاد تكون منعدمة الآن في الشارع العراقي، إلا في الطرق الخارجية، والمعسكرات، ومن يقوم بالأعمال نيابة عنها هي شركات

لمرتزقة، التي يرتدي أفرادها زي الجنود الأمريكان، فضلاً عن القوى الساندة للاحتلال، التي تطلق عليها أسماء متعددة نحو: (ثوار) و (مكاتب إسناد) و(صحوات) وما إلى ذلك.

هناك دراسة أمريكية صدرت في (٢٠٠٥) ونشرت في مجلة (شؤون خارجية) الأمريكية تقول: إنَّ حالة الممانعة في العراق كبيرة جداً، ولا ينبغي أن نضربها في نواتها، ويجب أن نضغط على الأطراف، حتى يتم تفريقها وتشتيتها وفقاً لنظرية (فرِّق تسد) وهذا ما حدث.

■ رؤيتنا جماعية:

إنّ رؤية هيئة علماء المسلمين للحل في العراق هي ليست رؤية فردية، وإنما هي رؤية القوى الوطنية المناهضة للاحتلال. نواجه صعوبات ناشئة من خصوصية الوضع العراقي، هناك مقاومة متفردة، ولا تجد ظهيراً يسندها، لذلك المشاكل التي نعانيها هي مشاكل موضوعية، ولكن عدم التقليل من هذه الرؤية.

وختاماً:

طرحنا رؤيتنا هذه على جهات كثيرة، من دول عربية فاعلة، ودول إقليمية، وجهات خارجية كثيرة، والكل يقول: إن هذا هو الحل المثالي ولكن لا تسمح به ظروف وقواعد اللعبة السياسية، والمتغيرات الدولية أيضاً، فالعيب ليس في الخطة، ولكن في عدم وجود إرادة حقيقية لتفعيلها؛ لأنَّ الإرادة الغالبة هي الأمريكية، وهي غائبة بسبب الانتخابات.

obeikan.com